مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، – المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

ما تفرَّد به الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير من الروايات في صحيح مسلم
جمعًا وتخريجًا ودراسة

د. أحمد بن يحيى أحمد الناشري
أستاذ الحديث وعلومه المشارك بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة نجران
Email:
ayanashre@nu.edu.sa

الملخص

الأوزاعي إمام متفق على توثيقه، إلا أن الإمام أحمد طعن فيما تفرَّد به عن يحيى بن أبي كثير من الروايات؛ من ثَم جاء هذا البحث ليدرس تلك المفاريد في حدود صحيح مسلم؛ سالكًا المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنباطي في دراسة هذه المفاريد تخريجًا ودراسةً وبيانًا للقرائن التي وظَّفها مسلم في تخريجه لها قبولًا أو وردًا.

وقد توصَّل البحث إلى أن عدد أحاديث هذه السلسلة (١٩) حديثًا، وكلها توبع عليها الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير إلا خمسة أحاديث تفرَّد بها؛ كانت محور هذه الدراسة.

كما توصل البحث إلى أن هذه الأحاديث، أعمل مسلم فيها عددًا من القرائن حتى ترجَّح عنده قبولها، ما عدا حديثٍ واحدٍ فقد أخرجه لبيان علته.

كما أوصى أن ميدان البحث عن العلل هو أوهام الثقات، وأن لكل حديث نظر خاص يخضع فيه لإعمال القرائن؛ وأن الصحيحين معيار يقايس به هذه العلل التي حصلت في أحاديث الثقات، من خلال النظر والدراسة لمنهجهم عند تخريجهم هذه الأحاديث دراسةً لا تقف عند ظاهر الإسناد؛ بل تتجاوزه إلى ما هو أعمق من ذلك.

الكلمات المفتاحية: أفراد – الأوزاعي – يحيى بن أبي كثير – صحيح مسلم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. **أما بعد:**

موضوع البحث:

فإن ميدان النظر في العلل ومعرفة النقد الحديثي هو أحاديث الثقات ومعرفة ما فيها من أوهام؛ ولذا عمد الأئمة من علماء النقد الحديثي إلى أخبار الثقات ففحصوها وانتقدوها وشرحوا عللها وبينوا خللها، وضمَّنوها كتب العلل والتراجم والطبقات والتواريخ والسؤالات، وأحيانًا تكون ضمن دواوين السنة إما تصريحًا أو إشارةً وتلميحًا؛ ويستدلون لذلك بأدلة منها التفرُّد أو المخالفة؛ ولذا قال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراك العلة بتفرُّد الراوي ومخالفة غيره له مع قرائن تنضمُّ إلى ذلك"(١)، ومن الروايات التي وقعت فيها أوهام وأخطاء وتكلم عليها بعض أئمة النقد، رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير؛ فمن هذا المنطلق كان هذا البحث؛ من خلال جمع مفاريد الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، حيث حصَرتُ مصدرها على ما في صحيح مسلم؛ لأنه معيار يقايس به في قبول هذه التفرُّدات وردِّها؛ وتعرُّفًا على منهجه في التعامل معها، ووسمته بالعنوان التالي: "**ما تفرد به الأوزاعي عن يحيي بن أبي كثير من الروايات في صحيح مسلم – جمعًا وتخريجًا ودراسةً**".

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن الأوزاعي إمام متقن، وممن تدور عليه الأسانيد، وخاصةً أسانيد أهل الشام، لكن تُكُلِّم بأوهامٍ تقع له في تفرُّداته عن يحيى بن أبي كثير؛ فجاء هذا البحث ليتبين تلك الأوهام التي وقعت له في تفرداته، من خلال العينة التي أخرجها مسلم، ثم النظر في منهجية مسلم في التعامل معها، وكيفية أخرجه لها في صحيحه، ولذا يمكن تلخيص المشكلة في سؤالين رئيسيين هما:

١- هل هناك أخطاء وأوهام في الروايات التي تفرَّد بها الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في صحيح مسلم؟

---

(١) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن أبوعمرو (ت٦٤٣هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، (د ط)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م (ص:٥٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

٢- ما منهج مسلم في إخراج هذه الروايات التي تفرَّد بها الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير؟

أهداف البحث:

١- بيان الروايات التي تفرد بها الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في صحيح مسلم.
٢- بيان منهج الإمام مسلم في التعامل مع هذه التفرُّدات قبولًا وردًّا.

منهجية البحث:

اقتضت طبيعة البحث استخدام منهج يجمع بين الاستقراء والتحليل والاستنباط على النحو التالي:

أولًا: المنهج الاستقرائي: وفيه استقراء لصحيح مسلم وتحفة الأشراف؛ لجمع روايات الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، وقد بلغ مجموعها (١٩) حديثًا في صحيح مسلم.

ثانيًا: المنهج التحليلي، وقد تم إعماله من ناحيتين:

١- تحليل جميع المرويات من خلال تخريجها تخريجًا شاملًا من كتب السنة والتراجم والتواريخ والسؤالات والعلل؛ لحصر الروايات التي تفرَّد بها الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، ولم يشاركه أحد فيها، وقد بلغت في صحيح مسلم (٥) روايات.
٢- تحليل تراجم رواة هذه الروايات الأفراد، وتحليل أقوال النقاد -إن وجد- فيها تحليلًا يتجاوز مرحلة الوقوف عند ظواهرها.

ثالثًا: المنهج الاستنباطي: ويظهر في النظر في تصرفات النقاد تجاه هذه التفردات، وخاصةً المصدر المقصود بالدراسة (صحيح مسلم)؛ لاستنباط منهج تعامله مع هذه الروايات وكيفية تعامله معها، وما هي القرائن التي أعملها في قبولها أو ردِّها؟

حدود البحث:

الإطار الذي تدور فيه الدراسة اقتصرَ على ما تفرد به الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في صحيح مسلم؛ فلا تشمل الدراسة الأحاديث الأخرى التي توبع فيها الأوزاعي متابعةً تامةً عن يحيى في صحيح مسلم، ولا غيرها من أفراده في خارج صحيح مسلم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة أفردت هذه السلسلة بالجمع والدراسة.

إجراءات البحث:

أولًا: مهَّدت للبحث بتمهيد بيَّنت فيه منزلة صحيح مسلم، ثم بيَّنت: هل مسلم أورد أحاديث معلة في صحيحه؟ ولماذا أوردها؟ ثم ترجمت للأوزاعي ويحيى بن أبي كثير، وبيَّنت كلام النقاد فيما تفرَّد به الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير.

ثانيًا: جمعت الأحاديث التي خرَّجها مسلم مما تفرَّد بها الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، وقد بلغت خمسة أحاديث.

ثالثًا: خرجت هذه الأحاديث تخريجًا شاملًا على المتابعات من المصنف حتى الصحابي راوي الحديث.

رابعًا: درست تخريج الحديث من حيث ما يلي:

١- ثبوت رواية مسلم للحديث.

٢- ثبوت رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير.

٣- ثبوت رواية يحيى بن أبي كثير، عمن روى عنه، وفي الغالب يروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، ماعدا حديث واحد رواه عن أبي قلابة، وفيه اختلاف في مداره.

٤- ثبوت الحديث عن الصحابي.

خامسًا: درست تخريج مسلم للحديث؛ حيث:

١- بيَّنت طريقة مسلم في تخريج الحديث.

٢- بيَّنت موطن التفرُّد في رواية مسلم.

٣- بيَّنت موقف مسلم من هذا التفرُّد.

خطة البحث

قد جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المقدمة وفيها: موضوع البحث، ومشكلته، وأهدافه، والمنهج المستعمل فيه، وحدوده، والدراسات السابقة، وإجراءات البحث، وخطته.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

المبحث الأول: تفردات الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في صحيح مسلم.

وفيه: أربعة مطالب:

المطلب الأول: مكانة صحيح مسلم، وبيانه للأحاديث المعلة فيه.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام يحيى بن أبي كثير.

المطلب الثالث: ترجمة الإمام الأوزاعي.

المطلب الرابع: كلام أهل العلم فيما تفرد به الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير.

المبحث الثاني: الأحاديث التي تفرد بها الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في صحيح مسلم.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الحديث الأول، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: دراسة التخريج.

الفرع الثالث: دراسة تخريج مسلم، وبيان التفرد.

المطلب الثاني: الحديث الثاني، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: دراسة التخريج.

الفرع الثالث: دراسة تخريج مسلم، وبيان التفرد.

المطلب الثالث: الحديث الثالث، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: دراسة التخريج.

الفرع الثالث: دراسة تخريج مسلم، وبيان التفرد.

المطلب الرابع: الحديث الرابع، وفيه ثلاثة فروع:

جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: دراسة التخريج.

الفرع الثالث: دراسة تخريج مسلم، وبيان التفرد.

المطلب الخامس: الحديث الخامس، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: دراسة التخريج.

الفرع الثالث: دراسة تخريج مسلم، وبيان التفرد.

وفي الختام: أحمد الله على توفيقه وعونه لي، ولا أدعي الجدة والابتكار، وإنما من أقوال السابقين اقتبست، ومن علمهم ألفت وركبت ورتبت، فمن كان من صواب وسداد فمن الله وحده، وما كان من خطأ وتقصير فمن نفسي والشيطان. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، – المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

د. أحمد بن يحيى أحمد الناشري

المبحث الأول:تفردات الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في صحيح مسلم

المطلب الأول: مكانة صحيح مسلم، وبيانه للأحاديث المعلة فيه

مما اتفق عليه الأمة أن أصح الكتب بعد كتاب الله الصحيحان؛ قال النووي ﷺ: "اتفق العلماء ﷺ على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وقد تلقتهما الأمة بالقبول"(٢)، بل إن بعضهم قدَّم صحيح مسلم على البخاري، لكن حمله غالب علماء النقد على جودة الترتيب وحسن الصياغة لا على الأصحية؛ فالبخاري أصحُّ حديثًا من مسلم في الجملة؛ قال ابن الصلاح: "وأما ما رُوِّيناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ من أنه قال: "ما تحت أديم السماء كتاب أصحُّ من كتاب مسلم بن الحجاج"، فهذا وقول من فَضَّل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري، إن كان المراد به أن كتاب مسلم يَتَرَجَّح بأنه لم يُمَازِجه غير الصحيح، فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسرودًا، غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها على الوصف المشروط في الصحيح، فهذا لا بأس به. وليس يلزم منه أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخاري. وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحًا، فهذا مردود على من يقوله. والله أعلم"(٣).

ومن المسائل المتعلقة بصحيح مسلم؛ هل الإمام مسلم أخرج في صحيحه أحاديث يريد إعلالها؟ فهذا مما حصل فيه خلاف بين علماء الحديث، ومنشأ الخلاف ورود عبارة في مقدمة الصحيح يفهم منها ذلك، وهي قول مسلم ﷺ: "قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجَّه به من أراد سبيل القوم، ووفق لها، وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح"(٤). فذهب البيهقي والحاكم إلى أن الإمام مسلم اخترمته المنية قبل أن يبين هذه الأحاديث المعلة في صحيحه، ورجح القاضي عياض أن الإمام وفّى بوعده في

---

(٢) النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج = شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٢هـ (١٤/١).

(٣) ابن الصلاح: مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٩).

(٤) مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، (ت ٢٦١)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ = صحيح مسلم، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د ط)، (د ت) (٩/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

بيان الأحاديث المعلة؛ حيث قال: "وكذلك أيضًا علل الحديث التي ذكر ووَعَد أنه يأتي بها، قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد والإرسال والإسناد والزيادة والنقص، وذكر تصاحيف المصحفين، وهذا يدل على استيفاء غرضه في تأليفه وإدخاله في كتابه كلما وعد به، وقد فاوضْتُ في تأويلي هذا ورأيي فيه من يفهمُ هذا الكتاب، فما وجَدْتُ منصفًا إلا صوَّبه وبان له ما ذكرتُ، وهو ظاهر لمن تأمَّل الكتابَ وطالع مجموع الأبواب، والله الموفق للصواب"(٥)، والنووي حيث نقل كلام القاضي عياض ولم يتعقبه كالمقر له(٦)، والمعلمي حيث قال: "من عادة مسلم في صحيحه أنه عند سياق الروايات المتفقة في الجملة يقدِّم الأصح فالأصح، فقد يقع في الرواية المؤخَّرة إجمال أو خطأ تبينه الرواية المقَدَّمة"(٧).

والذي يظهر للباحث هو قوة قول القاضي عياض والنووي للقرائن التالية:

١ـ كون القائلين بهذا القول ممن عانى صحيح مسلم وشرحه وعاش معه؛ فالقاضي عياض والنووي هما أدرى به من غيرهما ممن لم يقف مع الصحيح وطرقه ورواياته.

٢ـ واقع الصحيح؛ حيث أن مسلمًا بين علل بعض الأحاديث في صحيحه لكن ذلك على سبيل الاستطراد لا الأصالة، وهذا التعليل ظهر في عدة مظاهر؛ إما التصريح بالتنبيه على علل الأسانيد والمتون، وإما التنبيه على مسائل تتعلق برجال الإسناد، أو بالتنبيه على اختلاف في ألفاظ المتون، أو الاختصار في إيراد الأسانيد والمتون، أو الترتيب لأحاديث الباب، وهذه الأخيرة تبدو ظاهرةً عند إيراد أحاديث الباب في المسألة الواحدة، فيرتِّبهم حسب الضبط والإتقان(٨).

---

(٥) عياض: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت٥٤٤هـ)، شرح صحيح مسلم للقاضى عياض، المسمى (إكمال المُعْلِمِ بفوائد مسلم)، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط. الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م (٨٧/١).

(٦) النووي: شرح صحيح مسلم (٢٤/١).

(٧) المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (ت١٣٨٦هـ)، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م (٣٨/١٢).

(٨) ينظر للتوسع: "الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، للطوالبة، و"عبقرية الإمام مسلم"، و"ما هكذا تورد يا سعد الإبل"، كلاهما لحمزة المليباري.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

المطلب الثاني: ترجمة يحيى بن أبي كثير

يحيى بن أبي كثير الطائي، مولاهم، أبو نصر اليمامي، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل اثنتين وثلاثين ومائة[٩]. روى عن: جابر بن عبد الله، وأنس مرسلًا، وروى عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي قلابة، وسليمان بن يسار وغيرهم. وروى عنه: أيوب السختياني، والأوزاعي، وهشام الدستوائي، وأبان العطار، ومعمر، وحرب بن شداد، وعلي بن المبارك، وهمام، ومعاوية بن سلّام، وأيوب بن عتبة، وغيرهم[١٠]. مجمع على توثيقه؛ قال علي بن المديني: " نظرتُ فإذا الإسناد يدور على ستة: فلأهل المدينة ابن شهاب.. ولأهل مكة عمرو بن دينار.. ولأهل البصرة قتادة.. ويحيى بن أبي كثير ويكنى أبا نصر مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة باليمامة .. " [١١]، وقال أيوب: " ما أجد بعد الزهري ابن شهاب أعلم بحديث المدينة والحجازيين من يحيى بن أبي كثير"[١٢]، بل قال شعبة، قال: "يحيى بن أبي كثير أحسن حديثًا من الزهري"[١٣]، وقال أبو حاتم: "إمام لا يحدِّث إلا عن ثقة"[١٤].

المطلب الثالث: ترجمة الإمام الأوزاعي

هو: عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمد الأوزاعي. ولد سنة ثمان وثمانين، وكان يسكن بيروت، ومات سنة سبع وخمسين ومائة،

---

(٩) ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط. الأولى، ١٩٦٨م. (٧٩/٦).

(١٠) ينظر: ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي (ت ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٢٧١هـ=١٩٥٢م (١٤١/٩)، والمزي: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج القضاعي، (ت٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠هـ (٥٠٤/٣١).

(١١) ينظر: ابن المديني: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني البصري (ت٢٣٤هـ)، العلل، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط. الثانية، ١٩٨٠م (ص: ٣٧).

(١٢) الفسوي: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي أبو يوسف (ت٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م (٦٢١/١).

(١٣) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (١٤١/٩).

(١٤) المصدر السابق (١٤٢/٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

وهو ابن سبعين سنة(١٥).

روى عن: عطاء بن أبي رباح، وعمرو بن شعيب، ومكحول، وقتادة، والزهري، ويحيى بن أبي كثير، ومحمد بن إبراهيم التيمي، وابن سيرين، وابن المنكدر، ونافع مولى ابن عمر، وخلق سواهم كثير(١٦).

روى عنه: الزهري، ويحيى بن أبي كثير –وهما من شيوخه– وشعبة والثوري، ومالك، وابن المبارك، والوليد بن مسلم، ويحيى القطان، والهِقْل الشامي، والفريابي، وغيرهم كثير(١٧).

متفق على إمامته وثقته، قال مالك: "الأوزاعي إمام يقتدى به"(١٨)، وقال إسماعيل بن عياش: "سمعت الناس في سنة أربعين ومائة يقولون: الأوزاعي اليوم عالم أمة"(١٩)، وقال إسحاق بن إبراهيم: "إذا اجتمع سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي على أمر فهو سنة، وإن لم يكن في كتاب ناطق؛ فإنهم أئمة"(٢٠)، وقال ابن مهدي: "إنما الناس في زمانهم أربعة: حماد بن زيد بالبصرة، والثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام"(٢١). وكان صاحب مذهب مستقل في الفقه، وله تلاميذ نقلوا مذهبه، وله أتباع يقلِّدونه، قال الذهبي: "كان له مذهب مستقل مشهور، عمل به فقهاء الشام مدة وفقهاء الأندلس، ثم فني"(٢٢)، وهو من المكثرين في الرواية؛ فقد ذكر بعض الحفاظ أن حديثه المسند نحو الألف، وهو في الشاميين نظير معمر

---

(١٥) ابن سعد: الطبقات الكبرى (٤٨٨/٧).

(١٦) ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م (١٤٨/٣٥).

(١٧) (المصدر السابق).

(١٨) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م (١١٢/٧).

(١٩) ابن عساكر: تاريخ دمشق (١٦٣/٣٥).

(٢٠) ابن رجب: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السَلامي الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م (٤٦٢/١).

(٢١) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (١١٨/١).

(٢٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء (١١٧/٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

لليمنيين، والثوري للكوفيين، ومالك للمدنيين، والليث للمصريين، وحماد بن سلمة للبصريين(٢٣).

المطلب الرابع: كلام أهل العلم في رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير

اتفق أئمة النقد والرواية على حفظ الإمام الأوزاعي وضبطه وإمامته، وهو من كبار أصحاب يحيى بن أبي كثير المقدمين فيه؛ قال الدوري: "قيل ليحيى الاختلاف الذي جاء عن يحيى بن أبي كثير هو منه أو من أصحابه فقال من أصحابه قيل له من أحب إليك في يحيى بن أبي كثير قال: الأوزاعي، وهشام الدستوائي"(٢٤)، وقال أبو حاتم الرازي: "سألت على ابن المديني من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال هشام الدستوائي، قلت: ثم من؟ قال: ثم الأوزاعي"(٢٥)، ومع هذا التوثيق في الجملة إلا أن هذا لم يمنع الإمام أحمد أن يستنكر بعض تفرداته؛ فقد حفظ عنه أكثر من خطأ فيما تفرَّد به عن يحيى، وقد جاء هذا الطعن عن الإمام أحمد في عدة مصادر منها:

١- قال مهنا: "سألت أحمد عن حديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، قال أحمد: كان كتاب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه، فكان يحدِّث عن يحيى بن أبي كثير حفظًا"(٢٦).

٢- عن يعقوب بن شيبة، قال أحمد: "حديث الأوزاعي عن يحيى مضطرب"(٢٧).

٣- وقال المروذي: "قلت له -يعني أحمد-: فتَعْرِفُ عن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (متى كنت نبيًا؟) قال: هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعي، هو كثيرًا مما يُخطِئ عن يحيى بن أبي كثير كان

(٢٣) المصدر السابق (١٣٢/٦).

(٢٤) ابن معين: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، البغدادي (ت٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م (٤٥٧/٤).

(٢٥) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٥٢/٣).

(٢٦) ابن رجب: شرح علل الترمذي (٧٩٩/٢).

(٢٧) يعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي أبو يوسف (١٨٢-٢٦٢هـ)، مسند عمر بن الخطاب، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ (ص٦٦)، و ابن عساكر: تاريخ دمشق (١٨٢/٣٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

يقول عن أبي المهاجر وإنما هو أبو المهلَّب"(٢٨).

٤- قال أبو داود: "سمعت أحمد يقول: زعموا أن كتبه: يعني كتب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ضاعت"(٢٩).

٥- قال ابن رجب: "وذكر أحمد -في رواية غير واحد من أصحابه-: أن الأوزاعي كان لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده في كتاب، إنما كان يحدِّث به من حفظه، ويهم فيه"(٣٠).

فالذي يظهر من تحليل هذه النقول التي فيها طعن الإمام أحمد في تفردات الأوزاعي ما يلي:

أولاً: أنه مع إمامة الأوزاعي لم يمنع ذلك الإمام أحمد من النص على تفرُّداته التي أخطأ فيها.

ثانياً: أن موجب هذه الأوهام التي وقع فيها الإمام الأوزاعي أن كتابه عن يحيى ضاع أو احترق؛ فكان يحدِّث من حفظه.

ومن هنا كانت هذه الدراسة لمعايرة هذا الطعن بتصرُّفات الإمام مسلم في صحيحه، وكيف تعامل معها وأخرجها؛ لأنه من المقدَّمين في هذا الفن، ولشروطه العالية في اختيار الصحيح، ولمنهجه المبدِع في ذكر الأحاديث المعلة في صحيحه أحيانًا على وجه الإعلال لا الاحتجاج.

---

(٢٨) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية: المروذي وغيره، تحقيق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى - الهند، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م (ص٢٧٨)، وابن قدامة المقدسي: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت٦٢٠هـ)، المنتخب من علل الخلال (ومعه تتمة)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية، الرياض، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م (ص:٩٣).

(٢٩) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت٢٤١هـ)، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السِّجِسْتاني: سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي (ت٢٧٥هـ)، ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م (ص: ٤١٩).

(٣٠) ابن رجب: شرح علل الترمذي (٧٩٩/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، – المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

المبحث الثاني: الأحاديث التي تفرد بها الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في صحيح مسلم

المطلب الأول: الحديث الأول

قال مسلم في (صحيحه ١/ ٢٩٤ رقم ٣٩٢، كتاب الصلاة، باب: بَابُ إِثْبَاتِ التَّكْبِيرِ فِي كُلِّ خَفْضٍ، وَرَفْعٍ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا رَفْعَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَيَقُولُ فِيهِ: "سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ"): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن مِهْرَانَ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ: «كَانَ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا رَفَعَ وَوَضَعَ، فَقُلْنَا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا هَذَا التَّكْبِيرُ؟ قَالَ: إِنَّهَا لَصَلَاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ».

الفرع الأول: تخريج الحديث

* أخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار١/٢٢٢ ح١٣٣٥)، من طريق **محمد بن عبد الله بن ميمون**؛ وأبو نعيم في (المستخرج ح٨٦٨)من طريق **هشام بن عمار**؛ كلاهما (محمد، وهشام) عن الوليد بن مسلم، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو يعلى في (مسنده ح٥٩٩٢)، من طريق **مبشر بن إسماعيل**؛ والبيهقي في (الخلافيات ح ١٦٩٢)، والدارقطني في (العلل ١٧٦٣) معلقاً من طريق **رَفْدَةَ بنِ قُضاعةَ الغَسَّانِيّ**؛ وابن عبد البر في (التمهيد ٥/٨٤)، من طريق **عبد الحميد بن أبي العشرين**؛ ثلاثتهم (مبشر، ورفدة بن قضاعة، وعبد الحميد) عن الأوزاعي، به، بنحوه، ولفظ رفدة عند البيهقي والدارقطني: «أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَيَقُولُ: لَوْ قُطِعَتْ يَدِي لَرَفَعْتُ ذِرَاعِي، وَلَوْ قُطِعَتْ ذِرَاعِي لَرَفَعْتُ عَضُدِي» وفيه زيادة عند ابن عبد البر: «رأيت أبا هريرة يكبر التكبير الذي ترك الناس...».

* وأخرجه البخاري في (صحيحه ح٧٨٥)، ومسلم في (صحيحه ٣٩٢)، من طريق مالك= والبخاري في (صحيحه ح٨٠٣)، من طريق شعيب= ومسلم في (صحيحه ح٣٩٢)، والنسائي في (الكبرى ١٠٩٧) من طريق يونس= ومسلم في (صحيحه ح٣٩٢) من طريق عقيل، وابن جريج= وعبد الرزاق في (المصنف ح٥٩٦)، والنسائي في (الكبرى ٧٤٦) من طريق معمر، ستتهم (مالك، وشعيب، ويونس، وعقيل، وابن جريج، ومعمر)، **عن ابن شهاب الزهري**؛ وأحمد في (مسنده ح١٠٥١٩، وح١٠٨٢١)، من طريق **محمد بن عمرو بن علقمة**؛ ثلاثتهم (الزهري، وأبو صالح، ومحمد بن عمرو)، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، به، بنحوه إلا أن هناك بعض الاختلافات في الإسناد والمتن، منها: أن عقيل وابن جريج عند مسلم

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

جعلاه عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، وقرن شعيب عند البخاري، ومعمر في روايته من طريق عبد الأعلى عند النسائي بين أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي بكر بن الحارث، عن أبي هريرة، وزاد يونس عند مسلم في أوله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: «أن أبا هريرة كان حين يَسْتَخْلِفه مروان على المدينة إذا قام للصلاة المكتوبة...»، وجاء في جميع الطرق عن الزهري إلا عقيل قوله في آخر الحديث «وإِنِّي أَشْبَهُكُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللهِ ﷺ».

* وأخرجه البخاري في (صحيحه ح٧٩٥)، وأحمد في (مسنده ح٨٢٥٣)؛ وأبو يعلى في (مسنده ح٦٦١٥)، والطحاوي في (شرح معاني الأثار ١٢١/١)، من طريق **سعيد المقبري**، ومسلم في (صحيحه ٣٩٢) من طريق **أبي صالح ذكوان**؛ كلاهما **عن أبي هريرة، به، بنحوه**.

الفرع الثاني: دراسة التخريج:

أولًا: الحديث من هذا الطريق: الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ هو مما تفرَّد به مسلم عن أصحاب الكتب الستة(٣١).

ثانيًا: الحديث ثابت عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، به.

رواه عنه أصحابه:

١- الوليد بن مسلم أخرج له الجماعة، ثقة كثير التدليس، من المقدَّمين في الأوزاعي(٣٢).

---

(٣١) ينظر: المزي: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن (ت٧٤٢هـ)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط. الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م (٢٠٥/١).

(٣٢) قال ابن حجر: "مشهور متفق على توثيقه في نفسه، وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية"، قال ابن أبي حاتم: "قال أحمد بن أبي الحواري: سمعت مروان -يعني بن محمد الطاطري- ومر بنا الوليد فلما ولى، قال لي مروان: "عليك به؛ فإنك إذا سمعت منه لم يضرك من فاتك من أصحاب الأوزاعي، ابدأ بكتاب الأوزاعي".
ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (١٧/٩)، والمزي: تهذيب الكمال (٨٦/٣١)، و الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت٧٤٨هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، مؤسسة علو، جدة، ط. الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م (٣٥٥/٢)، وابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م (ص:٥٨٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

٢- عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي كاتب الأوزاعي ، أخرج له البخاري متابعةً، والترمذي وابن ماجه، وهو ثقة من المقدَّمين في الأوزاعي(٣٣).

٣- مبشِّر بن إسماعيل وهو صدوق(٣٤).

٤- رفدة بن قضاعة الغساني الشامي، وهو ضعيف الحديث(٣٥)، وقد خالف في هذا الطرق فزاد في المتن عن الأوزاعي ذكر الرفع؛ فقال: «عن أبي هريرة؛ أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة، ويقول: لو قُطِعَتْ يدي لرفعت ذراعي، ولو قُطِعَتْ ذراعي لرفعت عضدي»، وقد خالف غيره من أصحاب الزهري –ممن سبق ذكرهم– فإنهم لم يذكروا الرفع، وإنما ذكروا التكبير؛ قال الدارقطني بعد ذكره لهذه الرواية: «وخالفه مُبَشِّر بن إسماعيل، وغيره، فرووه عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، رأيت أبا هريرة يُكَبِّر لم يذكر الرفع، وفي آخره: إنها لصلاة رسول الله ﷺ، وهذا هو الصواب»(٣٦).

ثالثًا: الحديث ثابت عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

---

(٣٣) قال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن عبد الحميد بن حبيب، فقال: دمشقي ثقة حديثه مستقيم، وهو من المعدودين في أصحاب الأوزاعي".
ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (١١/٦)، والمزي: تهذيب الكمال (٤٢٠/١٦)، وابن حجر: تقريب التهذيب (ص:٣٣٣).

(٣٤) قال ابن حجر: "ابن إسماعيل الحلبي، أبو إسماعيل الكلبي مولاهم، صدوق".
ابن حجر: تقريب التهذيب (ص: ٥١٩).

(٣٥) قال أبو حاتم: "منكر الحديث"، وقال البخاري: "في حديثه بعض المناكير، لا يتابع في حديثه"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال العقيلي: "لا يتابع على حديثه"، وقال الدارقطني: "متروك".
ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٥٢٣/٣)، والبخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، إشراف: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، (د ط)، (د ت) (٢٥٨/٤)، و العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (ت٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م (٦٥/٢)، وابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م (٢٨٣/٣).

(٣٦) ابن حجر: تقريب التهذيب (ص: ٤٩٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

وهو من تفرُّدات الأوزاعي –وهو الطريق محل الدراسة– فقد تفرَّد به عن يحيى بن أبي كثير، ولم أجد له متابعةً تامة عنه، لكن هناك متابعات قاصرة للأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وإن كانت لا تنفي التفرُّد عن الأوزاعي إلا أنه يُستأنس بها، وهي كالآتي:

أولًا: متابعة ابن شهاب الزهري بسند صحيح، وبألفاظ مقاربة لحديث الدراسة، وقد تم ذكرها في البيان في التخريج.

ثانياً: محمد بن عمرو بن علقمة عند أحمد في موضعين –كما مرَّ في التخريج– وهو صدوق حسن الحديث، وفي هذه المتابعة زيادة في أولها: "كان مروان يستخلفه على الصلاة إذا حجَّ أو اعتمر، فيصلِّي بالناس، فيُكبِّر خلف الركوع وخلف السجود، فإذا انصرف قال: (إني لأشبهكم صلاةً برسول الله ﷺ)"(٣٧).

رابعًا: الحديث ثابت عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من طرق كثيرة عنه عن أبي هريرة، ومع ذلك قد تابعه:

أولًا: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عند مسلم بلفظ مقارب للفظ أبي سلمة بن عبد الرحمن.

ثانيًا: سعيد بن أبي سعيد المقبري عند البخاري وأحمد وأبي يعلى عن أبن أبي ذئب به –كما مرَّ في التخريج– بلفظ مقارب للفظ أبي سلمة بن عبد الرحمن.

ثالثاً: أبو صالح ذكوان عند مسلم، بلفظ: «أنه يكبر كلما خفض ورفع، ويحدِّث أن رسول الله كان يفعل ذلك».

الفرع الثالث: دراسة تخريج مسلم، وبيان التفرُّد:

خرَّج مسلم هذا الحديث من عدة طرق، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يقتصر على طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

فصدَّر الباب بحديث الزهري، وساقه عنه من عدة طرق، وهي:

الأول: طريق مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. بلفظ: «كان يصلي لهم فيكبر كلما خفض، ورفع» فلما انصرف قال: «والله إني لأشبهكم صلاةً برسول الله ﷺ».

---

(٣٧) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، وآخرين، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط. الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١ م (ح١٠٨٢١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

الثاني: طريق ابن جريج، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن أبي هريرة ﷺ. بلفظ فيه تفصيل مواضع التكبير: «كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: "سمع الله لمن حمده" حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول: وهو قائم: "ربنا ولك الحمد"، ثم يكبر حين يهوي ساجدًا، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يفعل مثل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها، ويكبر حين يقوم من المثنى بعد الجلوس، ثم يقول: أبو هريرة (إني لأشبهكم صلاةً برسول الله ﷺ)».

الثالث: طريق عقيل، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن أبي هريرة ﷺ ولفظه كما قال مسلم: "بمثل حديث ابن جريج، ولم يذكر قول أبي هريرة: إني أشبهكم صلاةً برسول الله ﷺ".

الرابع: طريق يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ. ولفظه: «أن أبا هريرة كان حين يستخلفه مروان على المدينة؛ إذا قام للصلاة المكتوبة كبر..» فذكر نحو حديث ابن جريج، وفي حديثه: «فإذا قضاها وسلم أقبل على أهل المسجد قال: والذي نفسي بيده! إني لأشبهكم صلاةً برسول الله ﷺ».

وهذا الاختلاف على الزهري في ذكر أبي سلمة بن أبي عبد الرحمن، وأحيانًا عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، سببه الزهري؛ فهو واسع الرواية وقد سمعه على الوجهين، فكان يحدث بهما جميعًا(٣٨)؛ ولذا قرن بينهما شعيب عند البخاري، ومعمر في رواية عبد الأعلى عنه، عند النسائي في الكبرى -كما سبق في التخريج- فقال: عن أبي بكر بن عبد الرحمن، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أنهما: «صليا خلف أبي هريرة، فلمَّا ركع كبَّر، فلما رفع رأسه، قال: "سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد"، ثم سجد وكبَّر، ورفع رأسه وكبَّر، ثم كبَّر حين قام من الركعة، ثم قال: (والذي نفسي بيده! إني لأقربكم شبهًا برسول الله ﷺ) ما زالت هذه صلاته حتى فارق الدنيا».

ثم خرَّجه مسلم من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. ومتن الخبر مختصر، ويختلف اختلافًا يسيرًا لا يؤثر في المعنى، ولفظه: «كان يكبِّر في الصلاة كلَّما رفع ووضع»، فقلنا: يا أبا هريرة! ما هذا التكبير؟! قال: (إنها لصلاة رسول الله ﷺ). وطريق الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، لم يخرجه من الستة إلا مسلم كما مرَّ في التخريج.

---

(٣٨) قال ابن رجب بعد أن ذكر تفرد الحافظ الثقة بإسناد عن شيخه مخالفًا جميع أصحابه: "ويقوى قبول قوله إن كان المروي عنه واسع الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة، كالزهري، والثوري، وشعبة، والأعمش". ابن رجب: شرح علل الترمذي (٣٨٣/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

ثم ختم مسلم طرق هذا الحديث عن أبي هريرة ﷺ برواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: «أنه كان يكبِّر كلما خفض ورفع»، ويحدث «أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك».

فالملاحظ من تخريج مسلم لهذا التفرُّد للأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ما يلي:

١- أنه رتَّب طرق حديث الباب حسب القوة؛ فقدَّم الأصح فالأصح؛ بدأ برواية الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة بجميع طرقها؛ لقوتها وأصحيتها؛ ويظهر ذلك في: كون هذا الطريق مسلسلًا بالمدنيين؛ ومداره على الزهري الذي تدور عليه أحاديث الحجازيين، وشيخه في ذلك محدِّث وفقيه من الفقهاء السبعة؛ وقد وافقه البخاري في إخراج هذا الحديث من طريق الزهري؛ فكلُّ هذه الاعتبارات جعلت الإمام مسلم يقدِّم هذا الطريق على رواية يحيى بن أبي كثير، وسهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة.

٢- ومما يُقرأ من سياق مسلم لرواية الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير= استصحابه النقد الموجَّه لتفرُّدات الأوزاعي عنه، وأنه لم يخفَ عليه هذا النقد عند التعامل معها؛ ولذا أخَّرها في الترتيب عند سياق الروايات عن رواية الزهري؛ وإلا فيحيى بن أبي كثير مقدَّم على الزهري عند بعض النقاد كشعبة؛ فقد جاء عن يحيى بن سعيد القطان: سمعت شعبة يقول: "يحيى بن أبي كثير أحسن حديثًا من الزهري"(٣٩).

٣- ومما يُقرأ أيضًا من تصرف مسلم عند سياقه لرواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير = أن النقد الموجَّه لهذه التفرُّدات للأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير؛ لا يعني خطأه في كل ما رواه عنه؛ فلكلِّ طريق حكمه وقرائنه الخاصة به عند النظر فيه قبولًا وردًّا؛ ولذا أعملَ مسلم عددًا من القرائن لقبول هذا التفرُّد، منها:

أ- وجود متابعات قاصرة للأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، فقد تابع يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة كلٌّ من: الزهري، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وأبو صالح ذكوان؛ وهذا مما يرتفع به مظنة خطأ الأوزاعي، وأن الحديث محفوظ من طرق أخرى.

ب- عدم وجود مخالفة مؤثِّرة في المتن؛ بين هذا المتن المتفرَّد به وبين سياق الروايات التي في الباب، وهذا ظاهر في هذه الرواية فالقدر المشترك بين روايات الباب: إثبات التكبير في كل رفع وخفض؛ وهو موجود في سياق كل الروايات، وهذا يقوِّي قبول التفرُّد، وأن مظنة عدم خطأ الراوي المتفرِّد هو الراجح.

---

(٣٩) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (١٤١/٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

ج- وجود أحاديث أخرى في الباب تدلُّ على نفس المعنى؛ مما يقوّي قبول هذا التفرُّد؛ ولذا ختم مسلم الباب بحديث مطرف، قال: صليت أنا وعمران بن حصين، خلف علي بن أبي طالب، فكان «إذا سجد كبر، وإذا رفع رأسه كبر، وإذا نهض من الركعتين كبر»، فلما انصرفنا من الصلاة، قال: أخذ عمران بيدي. ثم قال: «لقد صلى بنا هذا صلاة محمد ﷺ»، أو قال: قد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ.

المطلب الثاني: الحديث الثاني

قال الإمام مسلم في (صحيحه ح٧٩٣): وحَدَّثَنَا الْحَكَمُ بن مُوسَى، حَدَّثَنَا هِقْلٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ؛ كَأَذَنِهِ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، يَجْهَرُ بِهِ**».

الفرع الأول: تخريج الحديث

* أخرجه البزار في (مسنده ح٨٦٠٩)، من طريق **الوليد بن مسلم**؛ وابن دحيم في (فوائده[٤٠] ح٢)، وابن منده في (التوحيد ح٤٦٤)، من طريق **محمد بن يوسف الفريابي**؛ وابن منده في (التوحيد ح٤٦٤)، من طريق **الوليد بن مزيد**؛ وأبو نعيم في (المستخرج ح١٨٠٠)، من طريق **يحيى بن عبد الله**؛ والدارقطني معلقًا في (العلل ح١٧٣٤)، من طريق **محمد بن شعيب**، خمستهم عن الأوزاعي، به، بمثله.

* وأخرجه البخاري في (صحيحه ح٥٠٢٤)، ومسلم في صحيحه (ح٧٩٢)، والنسائي في (الكبرى ح) من طريق سفيان بن عيينة = والبخاري في (صحيحه ح٧٤٨٢)، من طريق عُقيل بن خالد= ومسلم في (صحيحه ٧٩٢)، من طريق يونس بن يزيد الأيلي ، وعمرو بن الحارث= والنسائي في (الكبرى ح)، وأحمد في (المسند ح٧٦٧٠)، من طريق معمر= وعبد الرزاق في (المصنف ح٤٢٩٦)، من طريق ابن جريج=والذهلي في الزهريات (كما في فتح الباري لابن حجر ٦٩/٩) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي= **سبعتهم عن ابن شهاب الزهري**؛ والبخاري في (صحيحه ح٧٥٤٤)، ومسلم في (صحيحه ح٧٩٢)، وأبوداود في (سننه ح١٤٧٣)، والنسائي في (الكبرى ح١٠٩١)، من طريق **محمد بن إبراهيم بن الحارث**؛ ومسلم في (صحيحه ح٧٩٣)، وأحمد في (مسنده ح٩٨٠٥)، من طريق **محمد بن عمرو بن علقمة**؛ وعبد الرزاق في (مصنفه ح٤٢٩٨)، عن ابن جريج=

(٤٠) فوائد دحيم: هو مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

وعبد الرزاق في (مصنفه ح٤٢٩٩)، وابن أبي شيبة في (مصنفه ح٢٩٩٤٣)، عن ابن عيينة= والدارقطني معلقًا في (العلل ٢٤١/٩، ٢٤٢)، من طريق حماد بن زيد= والرهاوي، وموسى بن إسماعيل، وحجاج، عن حماد بن سلمة = وابن عدي في (الكامل ٧/ ٥٠٩)، والدارقطني معلقًا في (العلل ٢٤٢/٩) من طريق محمد بن أبي حفصة = خمستهم **عن عمرو بن دينار**؛ وابن أبي شيبة في (مصنفه ح٨٧٤٠)، من طريق **عبد الله بن سعيد بن أبي هند**؛ خمستهم (**الزهري، ومحمد بن إبراهيم، ومحمد بن عمرو، وعمرو بن دينار، وعبد الله بن سعيد بن أبي هند)، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، به، بنحوه** إلا أن الزهري لم يذكر لفظة "يجهر به" ضمن الحديث، وعزاها الزهري في رواية عُقيل عند البخاري وابن جريج عند عبد الرزاق إلى صاحبٍ لأبي سلمة بن عبدالرحمن. وبين الزبيدي في روايته عن الزهري هذا الصاحب وأنه عبد الحميد بن عبد الرحمن.ورواه ابن جريج، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة من طريق موسى وحجاج، عن عمرو بن دينار، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن رسول الله ﷺ مرسلًا، وكذا رواه عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن أبي سلمة، مرسلًا.

الفرع الثاني: دراسة التخريج:

أولًا: الحديث من هذا الطريق: الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن أبي عبد الرحمن، عن أبي هريرة، هو مما تفرَّد به مسلم عن أصحاب الكتب الستة(٤١).

ثانيًا: الحديث ثابت عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، به ـ كما سبق في تخريج ـ رواه عنه أصحابه، وهم:

١- الهِقْل بن زياد الدمشقي، وهو من الثقات المقدَّمين في أصحاب الأوزاعي(٤٢)، وقد تفرَّد مسلم بهذا الطريق عن الهِقل بن زياد، عن الأوزاعي.

٢- الوليد بن مسلم الدمشقي ثقة كثير التدليس، من المقدَّمين في الأوزاعي(٤٣)؛ وقد عنعن فيه الوليد بن مسلم، وهو

---

(٤١) ينظر: المزي: تحفة الأشراف (٧٤/١١).

(٤٢) قال ابن أبي حاتم: "قيل لأبي مسهر: من أنبل أصحاب الأوزاعي؟ قال: الهقل بن زياد، قلت: فابن سماعة؟ فقال: بعده. فذاكرت يحيى بن معين بالعراق بعض ما يختلف فيه من حديث الأوزاعي؛ فقال لي: هو عندي حديث حتى يجيء مثل الهقل بن زياد؛ فإني رأيت أبا مسهر يقدِّمه على أصحاب الأوزاعي"، وقال أحمد: "لا يُكتب حديث الأوزاعي عن أوثق من هِقْل"، وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: "الهِقل من أوثق أصحاب الأوزاعي. ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٢٨٩/١)، المزي: تهذيب الكمال (٢٦٨/٩).

(٤٣) سبقت ترجمته في (ص: ٢٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

مدلس، لكن تابعه غيره في الرواية عن الأوزاعي.

٣- الوليد بن مزيد، ثقة ثبت من أصحاب الأوزاعي(٤٤).

٤- محمد بن يوسف الفريابي، مات سنة ٢١٢هـ، روى له الجماعة، هو من الثقات(٤٥).

٥- محمد بن شعيب بن شابور الدمشقي، مات سنة ٢٠٠هـ، صدوق(٤٦)، قال الآجري، عن أبي داود: "محمد بن شعيب في الأوزاعي ثبت"(٤٧).

٦- يحيى بن عبد الله البَابلُتِّيُّ، مات سنة ٢١٨هـ، روى له البخاري متابعةً، ضعيف(٤٨)، اختلف في سماعه من الأوزاعي، وقد صرح البخاري بسماعه منه(٤٩).

ثالثًا: الحديث ثابت عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ، وبذا يكون الأوزاعي قد توبع متابعة قاصرة حيث رواه جمع عن أبي سلمة وهم :

١- متابعة ابن شهاب الزهري، وهي في البخاري ومسلم من عدة طرق عن الزهري إلا أن لفظة "يجهر به" لم يذكرها الزهري ضمن الحديث، وعزاها في رواية عُقيل عند البخاري، وابن جريج عند عبد الرزاق -كما سبق في التخريج- إلى صاحبٍ له، مما يشعر بأنها مُدرَجة من كلام أبي سلمة بن عبد الرحمن كتفسير للتغني بالقرآن؛ قال الحافظ ابن

---

(٤٤) الوليد بن مزيد العُذري أبو العباس البيروتي، مات سنة ٢٠٣هـ، ثقة ثبت من أصحاب الأوزاعي، قال أبو مسهر: "قال الأوزاعي: عليكم بكتب الوليد بن مزيد؛ فإنها صحيحة" ينظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق (٢٧١/٦٣)، و ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي (ت٨٥٢هـ)، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، (ب ط)، ١٣٧٩هـ (ص:٤٧٣).

(٤٥) ابن حجر: هدي الساري (ص:٤٧٣).

(٤٦) ينظر: المزي: تهذيب الكمال (٣٧٠/٢٥)، ابن حجر: تقريب التهذيب (ص:٤٨٣).

(٤٧) أبو داود السجستاني: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن الأزدي (ت٢٧٥هـ)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م (٢٠٤/٢).

(٤٨) ينظر: المزي: تهذيب الكمال (٤٠٩/٣١)، ابن حجر: تقريب التهذيب (ص:٥٩٣).

(٤٩) البخاري: التاريخ الكبير (٢٢٨/٨).

حجر: "والصاحب المذكور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، بيَّنه الزبيدي عن ابن شهاب في هذا الحديث، أخرجه ابن أبي داود عن محمد بن يحيى الذهلي في الزهريات من طريقه بلفظ: «**ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنَّى بالقرآن**» قال ابن شهاب: وأخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة: «**يتغنى بالقرآن؛ يجهر به**»، فكأن هذا التفسير لم يسمعه ابن شهاب من أبي سلمة، وسمعه من عبد الحميد عنه فكان تارةً يسميه، وتارةً يُبهمه"(٥٠).

٢- متابعة محمد بن إبراهيم بن الحارث، وقد أخرجها البخاري ومسلم بنحو لفظ يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة.

٣- متابعة محمد بن عمرو بن علقمة عند مسلم، وأحمد، وهي بنحو لفظ رواية يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن.

٤- متابعة عمرو بن دينار وقد اختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: عن عمرو بن دينار، عن أبي سلمة، عن رسول الله ﷺ مرسلًا بلفظ: قال: «**ما أذن الله لنبي كما أذن لإنسان حسن الترنيم بالقرآن**». وقد روى هذا الوجه كل من: ابن جريج ،وحماد بن زيد، ، وحماد بن سلمة من طريق موسى بن إسماعيل، وحجاج.

الوجه الثاني: عن عمرو بن دينار، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة يرفعه إلى النبي ﷺ. وقد روى هذا الوجه كل من: حماد بن سلمة في رواية عمار بن مطر عنه، الوجه الثاني: عن عمرو بن دينار، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقد روى هذا الوجه كل من: حماد بن سلمة في رواية عمار بن مطر عنه، ومحمد بن أبي حفصة، والمحفوظ عن حماد بن سلمة الوجه الأول؛ فقد تفرد برواية الوصل عمار بن مطر الرهاوي؛ وأحاديثه بواطيل، وكان يكذب(٥١). والمحفوظ عن عمرو بن دينار هو الوجه الأول فقد رواه عنه جماعة من ثقات أصحابه.

---

(٥٠) ابن حجر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، (ت ٨٥٢)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، علَّق عليه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة – بيروت، (د ط)، ١٣٧٩هـ (٦٩/٩).

(٥١) ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت٨٥٢هـ)، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت – لبنان، ط. الثانية، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م (٥٢/٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

ومحمد بن أبي حفصة الذي وصله عن عمرو صدوق يخطئ(٥٢)، لعل هذا من أخطائه؛ قال البزار: "وهذا الحديث أسنده الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ولا نعلم أسنده [عن](٥٣) عمرو (يعني ابن دينار) عن أبي سلمة عن أبي هريرة؛ إلا ابن أبي حفصة، ولا يحف عن ابن أبي حفصة عن عمرو غير هذا الحديث"(٥٤)، وقال ابن عدي: "وهذا عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد؛ لا أعلم يرويه غير ابن أبي حفصة"(٥٥).

٥- متابعة عبد الله بن سعيد بن أبي هند -عند ابن أبي شيبة- لكنها مرسلة، وهو "صدوق ربما وهِم"(٥٦)، والمحفوظ عن أبي سلمة الوصل؛ قال الدارقطني في: "وأرسله عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن أبي سلمة عن النبي ﷺ، وهو صحيح من حديث: أبي سلمة عن أبي هريرة"(٥٧).

رابعًا: الحديث ثابت عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو مما تفرد به عنه.

الفرع الثالث: دراسة تخريج مسلم، وبيان التفرُّد.

أورد مسلم هذه الطريق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في باب تحسين الصوت بالقرآن، وقد أورد في هذا الموضوع حديثين، منها **حديث أبي سلمة عن أبي هريرة وساقه عنه من أربعة طرق:**

الأولى: الزهري؛ ورواه عنه ثلاثة من أصحابه؛ ابن عيينة، وعمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد، كلهم بلفظ: «ما أذن الله

---

(٥٢) ابن حجر: تقريب التهذيب (٥٣٠).

(٥٣) ليست في الأصل، وإنما يقتضيها السياق.

(٥٤) البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، (ت ٢٩٢)، مسند البزار = البحر الزخار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن , مكتبة العلوم والحكم، بيروت، (د ط)، ١٤٠٩هـ (٢٣١/١٥).

(٥٥) ابن عدي: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر - بيروت، ط. الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م (٥٠٩/٧).

(٥٦) ابن حجر: تقريب التهذيب (ص٣٠٦).

(٥٧) الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (ت٣٨٥هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج١-١١تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، وج١٢-١٥، تعليق: محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي - الدمام، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ (٢٤٣/٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

لشيء ما أذن لنبي يتغنَّى بالقرآن».

الثانية: محمد بن إبراهيم بن الحارث، ورواه عنه من طريق يزيد بن الهاد، بلفظ: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنَّى بالقرآن، يجهر به».

الثالثة: يحيى بن أبي كثير، وأخرجه من طريق الأوزاعي، بلفظ: «ما أذن الله لشيء كأذنه لنبي يتغنَّى بالقرآن، يجهر به».

الرابعة: محمد بن عمرو بن علقمة، ورواه عنه من طريق إسماعيل بن جعفر، بنفس لفظ حديث يحيى؛ قال مسلم: مثل حديث يحيى بن أبي كثير، غير أن ابن أيوب –الراوي عن إسماعيل بن جعفر– قال في روايته: كإذنه".

ومن خلال هذا العرض الوصفي لتخريج مسلم لهذا الحديث يمكن استخلاص النتائج التالية:

١– أن مسلمًا صدَّر الباب بطريق الزهري، عن أبي سلمة، مقدِّمًا له على بقية أصحابه؛ لعدة اعتبارات:

منها: أن الزهري هو الذي تدور عليه غالب أحاديث المدنيين، وشيخه في ذلك مدني، وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن؛ فهو مسلسل برواة من أهل بلد واحد، وهذه لا شك لها أثر في قوة الطريق وأصحيته.

منها: علو إسناده؛ فبين مسلم وأبي هريرة أربعة من الرواة، أما باقي الطرق فخمسة، ولا شك أن هذه قرينة في التقديم؛ لضعف احتمال الخطأ فيه بعكس الإسناد النازل.

ومنها: أن الزهري من الفقهاء، وشيخه في ذلك محدث وفقيه من الفقهاء السبعة، فهذا مما يقدِّمه على غيره.

ومنها: أن هذا الطريق لا يوجد فيه اختلاف لا في إسناده ولا في ألفاظه؛ فهو محل اتفاق بعكس الطرق التي بعده ففيها اختلاف –كما سبق بيان ذلك في دراسة التخريج– ولو كان ذلك الخلاف ضعيفًا وغير مؤثر، ولمسلم فيه انتقاء واختيار.

ومنها: أن هذا الطريق مما شاركه البخاري في إخراجه فقد أخرجه عن الحميدي، عن ابن عيينة، عن الزهري، به؛ ولا شك أن هذه من القرائن التي تجعل القوة والأصحية لهذا الطريق.

٢– ثم أتبعه مسلم بطريق يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن؛ لعدة اعتبارات:

منها: أن محمد بن إبراهيم ثقة مكثر، وقد ساقه متابعة للزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن.

منها: أن محمد بن إبراهيم بن الحارث مدني، يروي عن مدني، وابن الهاد الراوي عن محمد بن إبراهيم مدني مما يعطي هذا

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

التسلسل قوة وتقديم على الطرق التالية له.

منها: أن في هذا الحديث زيادة "يجهر به"، وقد سبق في دراسة التخريج أن الزهري أشار إلى أنها مدرجة من كلام أبي سلمة كتفسير لقوله ﷺ: «يتغنى بالقرآن».

٣- ثم أتبعه مسلم بالحديث من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، لعدة اعتبارات:

منها: أن النقد الموجه لتفرُّدات الأوزاعي عن يحيى له أثره في تأخير مسلم لروايته بعد الزهري ومحمد بن إبراهيم، وأنه لم يخفَ عليه هذا النقد عند التعامل معها؛ ولذا أخَّرها في الترتيب عند سياق الروايات.

منها: أن مسلمًا تفرَّد بإخراج هذه الرواية دون الكتب الستة وأدخلها في صحيحه؛ لعدة احتمالات:

١- أن هذه الرواية جاءت عن عدد من أصحاب الأوزاعي، لكن مسلمًا اختار ما جاء من طريق الهِقل بن زياد الشامي، ورجَّحه على باقي الطرق، من باب الانتقاء من حديث الأوزاعي؛ فالهِقل بن زياد من المقدَّمين على أصحاب الأوزاعي؛ قال ابن أبي حاتم: "قيل لأبي مسهر: من أنبل أصحاب الأوزاعي؟ قال الهِقل بن زياد، قلت: فابن سماعة؟ فقال: بعده. فذاكرت يحيى بن معين بالعراق بعض ما يختلف فيه من حديث الأوزاعي فقال لي: هو عندي حديث حتى يجيء مثل الهِقل ابن زياد؛ فإني رأيت أبا مسهر يقدِّمه على أصحاب الأوزاعي"(٥٨)، وقال أحمد: "لا يُكتب حديث الأوزاعي عن أوثق من هِقْل"(٥٩)، وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: "الهِقل من أوثق أصحاب الأوزاعي"(٦٠)؛ فلعل مسلمًا اختار هذا الطريق بناءً على هذا الجانب الأقوى في رواية الهِقل، وتقدُّمه على باقي أصحاب الأوزاعي كما في هذا الحديث.

٢- أن هناك متابعات قاصرةً أخرجها مسلم تؤيد صحة هذا الطريق، وأنه مما لم يخطئ فيه الأوزاعي، وضبطه عن يحيى بن أبي كثير؛ كما في متابعة الزهري، ومحمد بن إبراهيم بن الحارث، ومحمد بن إبراهيم بن علقمة؛ ولذا أخرجها مسلم مع تفرد الأوزاعي بها.

---

(٥٨) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٢٨٩/١).
(٥٩) المزي: تهذيب الكمال (٢٦٨/٩).
(٦٠) المزي: تهذيب الكمال (٢٩٥/٣٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

٣ – ومما يلحظ في هذه الرواية أن البخاري أعرض عن هذا الطريق ولم يخرجه في صحيحه؛ مع أن هذا الطريق جاء عن الأوزاعي من طريق الفريابي والوليد بن مسلم، وغالب أحاديث الأوزاعي في البخاري من طريق هذين الراويين،؛ ولعل تفسير هذا التصرف من البخاري –والله أعلم– أنه استصحب النقد في تفرُّدات الأوزاعي عن يحيى فأعرض عنها؛ وقدَّم عليها رواية الزهري من طريق ابن عيينة، وعُقيل بن خالد، ورواية محمد بن إبراهيم بن الحارث، من طريق ابن الهاد.

المطلب الثالث: الحديث الثالث

قال الإمام مسلم في (صحيحه ح٨٤٥): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَعَرَّضَ بِهِ عُمَرُ، فَقَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَأَخَّرُونَ بَعْدَ النِّدَاءِ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا زِدْتُ حِينَ سَمِعْتُ النِّدَاءَ أَنْ تَوَضَّأْتُ، ثُمَّ أَقْبَلْتُ، فَقَالَ عُمَرُ: وَالْوُضُوءَ أَيْضًا، أَلَمْ تَسْمَعُوا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ»(٦١).

الفرع الأول: تخريج الحديث :

* أخرجه ابن خزيمة في (صحيحه ١٧٤٨)، من طريق محمد بن عبد الله بن ميمون، عن **الوليد بن مسلم**، به، بمثله.

* وأخرجه الدارمي في (مسند ح١٥٨٠)، من طريق **محمد بن يوسف**؛ وأبو عوانة في (المستخرج ح٢٦٩٧)، وابن خزيمة في (صحيحه ح ١٧٤٨)، من طريق **بشر بن بكر**؛ والبيهقي في (السنن الكبير ح١٤٠٥)، من طريق **الوليد بن مزيد**، وابن عبد البر في (التمهيد ٦/٥٠٠)، من طريق **عبد الحميد بن حبيب**؛ أربعتهم (**محمد بن يوسف، وبشر، والوليد بن مزيد، وعبد الحميد**)، عن الأوزاعي، به، بنحوه، إلا أن محمد بن يوسف الفريابي لم يسمِّ الداخل، وقال: "دخل رجل".

(٦١) أصل هذا الحديث وقصته لم يتفرَّد بها الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير؛ فقد وردت عدة متابعات للأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير – وسيأتي بيانها في مطلب دراسة التخريج ـــــ لكن تفرُّد الأوزاعي عن يحيى كان في تسمية الرجل الداخل وعمر رضي الله عنهما يخطب؛ ولذا أدخلت هذا الحديث في هذا البحث.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

* وأخرجه البخاري في (صحيحه ح٨٨٢)، وابن أبي شيبة في (مصنفه ح٤٩٩٦)، وأحمد في (مسنده ح٩١)، من طريق **شيبان النحوي**؛ وأبو داود في (سننه ح٣٤٠)، وأبو عوانة في (مستخرجه ح٢٦٩٨)، من طريق **معاوية بن سلام**؛ والطيالسي في (مسنده ح٥٢)، من طريق **حرب بن شداد**؛ ثلاثتهم عن يحيى بن أبي كثير، به، بنحوه، ولم يسم الداخل في جميع الطرق .

الفرع الثاني: دراسة التخريج:

أولًا: الحديث من رواية مسلم، عن إسحاق بن راهويه، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، وهو مما تفرَّد به مسلم عن أصحاب الكتب الستة(٦٢)، وقد شارك ابن راهويه في رواية هذا الطريق عن الوليد بن مسلم، ومحمد بن عبدالله بن ميمون عند ابن خزيمة، كما سبق في التخريج.

ثانيًا: الحديث ثابت عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، به، رواه عنه عدد من أصحابه منهم:

١ـ الوليد بن مسلم –وهو الإسناد محل الدراسة– وهو ثقة كثير التدليس(٦٣)، لكن هذه الرواية فيها إشكال: وهو أن الوليد بن مسلم مع ثقته لكنه كثير التدليس والتسوية، ولم يصرّح بسماعه من عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، لكن سيأتي الإجابة عن ذلك في دراسة تخريج مسلم لهذا الطريق.

٢ـ الوليد بن مزيد، وهو ثقة ثبت من أصحاب الأوزاعي(٦٤)، وهذا الطريق أخرجه البيهقي في السنن الكبير، ومحمد بن يوسف الفريابي، من ثقات أصحاب الأوزاعي(٦٥)، وقد أخرج روايته هذه الدارمي، لكن لم يسمِّ الداخل، وإنما جاء بلفظ: "دخل رجل".

٣ـ بشر بن بكر ثقة من أصحاب الأوزاعي(٦٦)، وهذا الطريق أخرجه عنه ابن خزيمة وأبو عوانة.

---

(٦٢) لم أجده في تحفة الأشراف للمزي. ينظر: المزي: تحفة الأشراف (٦٩/١١).

(٦٣) سبقت ترجمته في الحديث الثاني.

(٦٤) سبقت ترجمته في الحديث الثاني.

(٦٥) سبقت ترجمته في الحديث الثاني.

(٦٦) وبشر بن بكر التنيسي، أبو عبد الله البجلي، مات سنة ٢٠٥هـ، ثقة ، أخرج له البخاري، وذكره أبو زرعة الدمشقي في أصحاب الأوزاعي. ينظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق (١٧٤/١٠)، والمزي: تهذيب الكمال (٩٥/٤)، وابن حجر: تقريب التهذيب (ص:١٢٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

٤ـ عبد الحميد بن حبيب كاتب الأوزاعي[٦٧] وهو ثقة من أصحاب الأوزاعي، وقد أخرج روايته ابن عبد البر.

٥ـ محمد بن يوسف الفريابي، وهو من ثقات أصحابه والمقدَّمين فيه[٦٨]، و قد أخرج روايته الدارمي، ولكن لم يسم الداخل كما سبق في البيان في التخريج.

ثالثًا: الحديث ثابت عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ، وقد تابع فيه الأوزاعي متابعة تامة عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن كل من:

١ـ شيبان بن عبد الرحمن النحوي، وهو الطريق الذي اختاره البخاري في صحيحه.

٢ـ معاوية بن سلام عند أبي داود وأبي عوانة.

٣ـ حرب بن شداد عند الطيالسي وأحمد والبزار.

وفي كلِّ هذه المتابعات لم يسمَّ الداخل، وإنما جاء مبهمًا.

رابعًا: الحديث تفرَّد به أبو سلمة بن عبدالرحمن عن باقي أصحاب أبي هريرة ﷺ، لكن هذا التفرُّد في الطبقات المتقدِّمة، وهو من الثقات الحفاظ الفقهاء، وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين[٦٩]، بنفس القصة، ولم يسم الداخل فيها، وإنما جاء مبهما.

الفرع الثالث: دراسة تخريج مسلم، وبيان التفرُّد.

أورد مسلم هذه الطريق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في كتاب الجمعة، وقد أورد في هذا الباب خمسة أحاديث تتعلق بأحكام غسل الجمعة: منها قصة عمر مع الرجل الذي دخل المسجد عند ما دخل المسجد وهو يخطب...، وقد أوردها من حديث ابن عمر الذي صدَّر به، ثم عقَّبها بحديث أبي هريرة، وختم به الباب.

وهذا الحديث عن أبي هريرة –محل الدراسة– ساقه مسلم من طريق واحد، عن إسحاق بن راهويه، عن الوليد بن مسلم،

---

(٦٧) سبقت ترجمته في الحديث الثاني.

(٦٨) سبقت ترجمته في الحديث الثاني.

(٦٩) أخرجه البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت٢٥٦هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ (ح٨٧٨)، ومسلم: صحيح مسلم (ح٨٤٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، به، ومما يلحظ في تخريج مسلم لهذه الرواية ما يلي:

منها: أن هذا الطريق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، مما تفرَّد به مسلم عن أصحاب الكتب الستة.

ومنها: أن هذا الطريق جاء عن عدد من أصحاب الأوزاعي الثقات: الفريابي، والوليد بن مزيد، وبشر بن بكر، وابن أبي العشرين، فاختار طريق الوليد بن مسلم وقدَّمه على غيره، ولعله اختاره لشهرة رواته، أو أنه لم يقع له من غير هذا الطريق.

ومنها: أن أصل هذا الحديث وقصته لم يتفرَّد به الأوزاعي عن يحيى؛ فقد وردت عدة متابعات للأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، وقد مرَّ بيانها في مطلب دراسة التخريج، لكن كان تفرُّد الأوزاعي عن يحيى بتسمية الرجل الداخل وعمر ﷺ يخطب..

ومنها: أن أصحاب الأوزاعي قد اختلفوا عليه في تسمية الرجل الذي في الحديث: فرواه الوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد، وبشر بن بكر، وابن أبي العشرين بتسمية الرجل الداخل، وأنه عثمان بن عفان، وخالفهم الفريابي؛ فقال: "دخل رجل"، ولم يسمِّه، مثل بقية الرواة عن يحيى بن أبي كثير؛ إذ رووه عن يحيى بن أبي كثير بلفظ: "دخل رجل" بدون تسمية، والثابت عن الأوزاعي التسمية، وأنه عثمان ﷺ.

ومنها: أن مسلمًا لم يورد لهذا الطريق متابعات –لا تامةً ولا قاصرةً– كما هي عادته في الصحيح –وخاصةً في الأحاديث التي في طرقها إشكال– وقد وردت عدة متابعات للأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، منها شيبان بن عبد الرحمن النحوي عند البخاري، ولم يذكرها مسلم؛ مما يجعل الباحث يميل إلى أن هذه الرواية أوردها مسلم لبيان علَّتها، وأنها مما أخطأ فيه الأوزاعي، وهي تسمية الداخل، وأنه عثمان ﷺ، ومما يؤيد ذلك من القرائن:

أ– أنه صدر الباب بحديث ابن عمر معتمداً عليه ،وفي بعض طرقه ذكر القصة فقد أخرجه من طريق الزهري عن سالم، عن ابن عمر ﷺ، ولم يسمِّ الرجل، ثم أعقبها بعد ذلك بحديث أبي هريرة –محل الدراسة– فتأخيره لهذه الرواية وبدون ذكر المتابعات؛ يرجِّح أنه لم يوردها إلا لبيان علة فيها.

ب– ومن القرائن التي يستأنس بها على علة هذه الرواية، وأنه أخطأ فيها الأوزاعي= إعراض البخاري عنها مع أنه أخرج من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير ما يقارب أربع روايات، وهذه ليست منها؛ مما يرجِّح وهم الأوزاعي في تسمية الداخل. والله أعلم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

المطلب الرابع: الحديث الرابع

قال مسلم في (صحيحه ح١٢١١): حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، لَعَلَّهُ قَالَ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ مِنْ صَفِيَّةَ بَعْضَ مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالُوا: إِنَّهَا حَائِضٌ، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «وَإِنَّهَا لَحَابِسَتُنَا؟» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهَا قَدْ زَارَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: «فَلْتَنْفِرْ مَعَكُمْ»

الفرع الأول: تخريج الحديث.

* أخرجه أحمد في (مسنده ح٢٤٥٥٨)، وأبو عوانة (مستخرجه ح٤١٢١)، من طريق **محمد بن مصعب**؛ وابن خزيمة في (صحيحه ج٢٩٥٤)، والدارقطني معلقًا في (العلل ح٣٩٠٠)، من طريق **بشر بن بكر**؛ وأبو نعيم في (مستخرجه ح٣٠٨١)، من طريق محمود بن خالد، ودحيم، عن **الوليد بن مسلم**؛ وأبو نعيم في (مستخرجه ح٣٠٨١)، من طريق **عمرو بن عبد الواحد**؛ والدارقطني معلقًا في (العلل ح٣٩٠٠)، من طريق **الوليد بن مزيد، ومحمد بن سميع؛ ستتهم**، عن الأوزاعي، به بنحوه، إلا أن بشر بن بكر، والوليد بن مزيد، ومحمد بن سميع، وعمرو بن عبد الواحد، والوليد بن مسلم من طريق دحيم= جعلوه عن الأوزاعي، عن محمد بن إبراهيم التيمي ولم يذكروا يحيى بن أبي كثير. وأيضًا زاد محمد بن مصعب في روايته لفظة: «**عقرى**»، قبل «**أحابستنا**».

* وأخرجه البخاري في (صحيحه ح١٧٣٣)، والنسائي في (الكبرى ٤١٨٨)، من طريق **الأعرج**؛ وسلم في (صحيحه ح ١٢١١)، من طريق **الزهري**؛ وأحمد في (مسنده ح٢٦٠٣٤)، من طريق محمد بن إسحاق= والطبراني في (الأوسط ح٧٧٤٨) من طريق عبد الأعلى السامي= كلاهما، عن **عمران بن أبي أنس**؛ ثلاثتهم (الأعرج، والزهري، وعمران)، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، به بنحوه، إلا أن في رواية أحمد زيادة لفظ: «**عقرى**» قبل: «**أحابستنا**»، وقرن الزهري بين أبي سلمة وعروة بن الزبير في الرواية عن عائشة رضي الله عنها.

* وأخرجه البخاري في (صحيحه ح١٥٦١، ح١٧٦٢، ح١٧٧١، ح١٧٧٢، ح٥٣٢٩)، ومسلم في (صحيحه ح١٢١١)، والنسائي في (الكبرى ح٤١٧٧، ح٤١٧٨)، وابن ماجه في (سننه ح٣٠٧٣)، وأحمد في (مسنده ح٢٦٢٦٠، ح٢٤٩٠٦، ح٢٦٣٠٠)، من طريق إبراهيم النخعي، عن **الأسود النخعي**؛ ومسلم في (صحيحه ح١٢١١)، والنسائي في

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

(الكبرى ح٤١٧٣)، من طريق الزهري، عن **عروة**؛ ومسلم في (صحيحه ١٢١١)، والنسائي في (الكبرى ٤١٧٣)، من طريق **القاسم بن محمد**؛ ومسلم في (صحيحه ح١٢١١)،النسائي في (الكبرى ح٤١٨١)، من طريق أبي بكر بن حزم، عن **عمرة**؛ أربعتهم عن عائشة، بنحوه مطولًا ومختصرًا.

الفرع الثاني: دراسة التخريج.

أولًا: الحديث رواه مسلم، عن الحكم بن موسى، عن يحيى بن حمزة الحضرمي، وهو مما تفرَّد به مسلم عن أصحاب الكتب الستة، كما في التحفة للمزي(٧٠).

ثانيًا: اختلف على الأوزاعي في هذا الحديث على وجهين:

الوجه الأول: عن الأوزاعي، عن محمد بن إبراهيم التيمي، بدون ذكر يحيى بن أبي كثير:

وقد رواه على هذا الوجه كل من:

١ـ بشر بن بكر، عند ابن خزيمة والدارقطني، وهو ثقة(٧١).

٢ـ الوليد بن مسلم، من طريق دحيم عند أبي نعيم، وهوثقة(٧٢) .

٣ـ الوليد بن مزيد، عند الدارقطني، وهو ثقة(٧٣).

٤ـ عمرو بن عبد الواحد، وهو ثقة من أصحاب الأوزاعي، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه(٧٤).

الوجه الثاني: عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم:

١ـ يحيى بن حمزة الحضري –وهو الإسناد محل الدراسة– وهو ثقة إمام، من أصحاب الأوزاعي، روى عنه البخاري

---

(٧٠) ينظر: المزي: تحفة الأشراف (٣٥٨/١٢).

(٧١) سبقت ترجمته في الحديث الثالث.

(٧٢) سبقت ترجمته في الحديث الثالث.

(٧٣) سبقت ترجمته في الحديث الثالث.

(٧٤) ينظر: المزي: تهذيب الكمال (٤٨٨/٢١)، و ابن حجر: تقريب التهذيب (٤١٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

ومسلم(٧٥)، قد رواه عن الأوزاعي على الشك؛ فقال: لعله عن يحيى بن أبي كثير(٧٦).

٢ـ محمد بن مصعب محمد بن مصعب بن صَدَقَة القرْقُسَاني، وهو مقارب في روايته عن الأوزاعي؛ قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: حديث القرقساني –قال أبو داود: يعني: محمد بن مصعب القرقساني– عن الأوزاعي مقارب"(٧٧)، وهذه اللفظة مشعرة بالقرب من التجريح؛ ولذا قال ابن حجر عنه: "صدوق كثير الغلط"(٧٨)، بل إن هناك من نص على خطأه على الأوزاعي في هذا الإسناد؛ حيث قال أبو بكر: "ذكرتُه لفضلكَ الرازيّ فقالَ: أَخطأَ فيه ابنُ مصعبٍ، لأنَّ الأَوزاعيَّ سمعَهُ مِن محمدِ بن إبراهيمَ"(٧٩)، لكن يبقى الإشكال في رواية مسلم، وسيأتي الحديث عنها في المطلب التالي.

٣ـ الوليد بن مسلم من طريق محمود بن خالد عند أبي نعيم وهو ثقة ـ كما سبق ـ والراوي عنه محمود بن خالد السلمي وهو ثقة (٨٠).

ثالثًا: الحديث ثابت عن محمد بن إبراهيم –كما في رواية مسلم– ويحيى بن أبي كثير في رواية الآخرين، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة ﵂، وقد تابعهما: الأعرج عبد الرحمن بن هرمز، عند البخاري، والنسائي والزهري عند مسلم، و عمران بن أبي أنس، عند أحمد والطبراني، وإسناد هذا الطريق حسن؛ فيه محمد بن إسحاق –وإن كان مدلِّسًا، وقد عنعن– إلا أنه تابعه عبد الأعلى –وهو ابنُ عبد الأعلى السامي– عن عمران بن أبي أنس، عند الطبراني.

رابعًا: الحديث لم يتفرَّد به أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة، وإنما تابعه عدد من الرواة عنها، منهم: الأسود النخعي،

---

(٧٥) ينظر: المزي: تهذيب الكمال (٢٧٨/٣١)، وابن حجر: تقريب التهذيب (٥٩٨).

(٧٦) قال المزي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٣٥٨/١٢): "سقط يحيى بن أبي كثير من بعض النسخ من صحيح مسلم".

(٧٧) سؤالات أبي داود" (٣٢٨)".

(٧٨) ينظر: تقريب التهذيب: (ص٥٠٧)

(٧٩) المخَلِّص: محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي (ت٣٩٣هـ)، المخَلِّصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلِّص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م (٣٣٨/٣).

(٨٠) ينظر: تقريب التهذيب: (ص٥٢٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

عند البخاري ومسلم وغيرهما، والقاسم بن محمد عند مسلم والنسائي وغيرهما، وعمرة بنت عبد الرحمن عند مسلم النسائي، وعروة بن الزبير عند ابن ماجه وأبي عوانة، كما سبق في مطلب التخريج.

الفرع الثالث: دراسة تخريج مسلم، وبيان التفرُّد.

خرَّج مسلم هذا الحديث من عدة طرق، عن عائشة ﵂، ولم يقتصر على طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن عائشة.

فصدَّر الباب بطريق الزهري، عن أبي سلمة، وعروة، عن عائشة، وساقه عنه من طريقين.

ثم أتبعه بطريق عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، بمعنى حديث الزهري، وساقه عنه من ثلاثة طرق.

ثم أتبعه بطريق عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة، وساقه عنه من طريق الإمام مالك.

ثم أتبعه طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير –محل الدراسة– وساقه عنه من طريق الحكم بن موسى، عن يحيى بن حمزة الحضرمي، عن الأوزاعي به.

ثم ختم الباب بطريق إبراهيم النخعي، عن الأسود النخعي، عن عائشة، وساقه عنه، من ثلاثة طرق.

ومما يلحظ في تخريج مسلم لهذه الرواية ما يلي:

منها: أن هذا الطريق عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، مما تفرد به مسلم عن أصحاب الكتب الستة(٨١)، ولم يخرجه أحد غيره.

ومنها: أن أصحاب الأوزاعي قد اختلفوا عليه في ذكر يحيى بن أبي كثير في هذا الطريق على وجهين كما سبق بسطه في دراسة التخريج وهما باختصار:

الوجه الأول: رواه عنه الحكم بن موسى – الطريق محل الدراسة– ومحمد بن مصعب، عند أحمد، وأبي عوانة، والوليد بن مسلم في رواية محمود بن خالد عنه في مستخرج أبي نعيم، بذكر يحيى بن أبي كثير، وهذا الوجه من طريق الحكم بن موسى هو

(٨١) ينظر: المزي: تحفة الأشراف (٣٥٨/١٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

الذي في المطبوع من صحيح مسلم، وعليه مستخرج أبي عوانة وأبي نعيم وتحفة الأشراف.

الوجه الثاني: رواه الوليد بن مزيد، وبشر بن بكر، والوليد بن مسلم من طريق دحيم، وعمر بن عبد الواحد، كما عند أبي نعيم في المستخرج، بدون ذكر يحيى بن أبي كثير في الإسناد.

وذكر الدارقطني في "العلل" الاختلاف على الأوزاعي، ولم يذكر زيادة ذكر يحيى بن أبي كثير إلا عن محمد بن مصعب، وجعل الوهَم منه؛ وهذا يشير إلى أن نسخة مسلم التي عنده ليس فيها يحيى بن أبي كثير، وهذا ما أشار إليه القاضي عياض؛ فقال: "ذكر مسلم في هذا الباب: ثنا الحكم بن موسى، ثنا يحيى بن حمزة عن الأوزاعي، لعله قال: عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم التيمي كذا لهم، وسقط قوله: لعله قال: عن يحيى بن أبي كثير، عند الطبري، وسقط "لعله قال" فقط لابن الحذاء، وأرى أن الاسم كله كان سقط من كتب بعضهم، أو شك فيه فألحقه على المحفوظ الصواب، ونَبَّه على إلحاقه بقوله لعله"(٨٢)، وهذا ما أشار إليه أيضًا المزي في التحفة فقال: "سقط يحيى بن أبي كثير من بعض النسخ من صحيح مسلم".

ولعل السبب في هذا الاختلاف هو الأوزاعي؛ فهو يروي عن محمد بن إبراهيم، كما يروي عنه بواسطة يحيى بن أبي كثير؛ فرواه على الوجهين، خاصةً أن رواة الوجهين متكافئين في الكثرة والحفظ والقوة؛ مما يصعب الترجيح بينهما.

ومنها: أن الأوزاعي قد تفرَّد بهذا الطريق عن يحيى بن أبي كثير –على القول بصحة ذكره في نسخ مسلم– ولم يشاركه أحد غيره من أصحابه في الرواية عنه.

ومنها: أن مسلم أخرج هذه الرواية في صحيحه لترجح قبولها عنده، وأنه مما لم يخطئ فيها الأوزاعي على يحيى بن أبي كثير، وقد راعى في قبول هذا التفرُّد بعض القرائن التي هي مظنة لدفع خطأ المتفرِّد بها منها:

أ- وجود متابعات وإن كانت قاصرةً، فقد تابع محمدَ بن إبراهيم شيخَ يحيى بن أبي كثير راويان عن أبي سلمة؛ وهما عمران بن أبي أنس عند أحمد، والأعرج عند البخاري والنسائي في الكبرى، كما سبق في مطلب التخريج.

ب- ثبوت أصل قصة حيض صفية رضي الله عنها في حجة الوداع بعد طواف الإفاضة، فقد استفاضت عن عائشة رضي الله عنهما من عدة طرق –كما سبق في التخريج– فاستفاضتها وشهرتها من قرائن القبول لهذا التفرُّد؛ لأن هذه الاستفاضة والشهرة تدل على أن أصل القصة صحيح.

---

(٨٢) عياض: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٤/٤١٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

المطلب الخامس: الحديث الخامس

قال الإمام مسلم في (صحيحه ١٦٧١): وحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا مِسْكِينٌ وَهُوَ ابْنُ بُكَيْرٍ الْحَرَّانِيُّ، أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، ح وحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَمَانِيَةُ نَفَرٍ مِنْ عُكْلٍ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَحْسِمْهُمْ.

الفرع الأول: تخريج الحديث.

* أخرجه النسائي في (الكبرى ح٣٤٥٧)، عن إسحاق بن منصور، عن محمد بن يوسف الفريابي، به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري في (صحيحه ح٦٨٠٢)، عن علي بن المديني= وأبو داود في (سننه ح٤٣٦٦)، من طريق محمد بن الصباح = وأبو داود في (سننه ح٤٣٦٦)، النسائي في (الكبرى ح ٣٤٧٤)، عن عمرو بن عثمان بن سعيد بن دينار= وأحمد في (المسند ح١٣٠٤٥)= وأبو عوانة في (المستخرج ح ٦٥٣٣)، والطبري في (تفسيره ١٠/٢٥٠)، عن علي بن سهل الرملي= خمستهم عن **الوليد بن مسلم**؛ وأبو عوانة في (المستخرج ٦٥٣٤) من طريق **أيوب بن خالد، وبشر بن بكر**؛ وابن دحيم في (الفوائد ح٧٧)، من طريق **عبد الحميد ابن أبي العشرين**؛ وابن المخلص في (المخلصيات ح٢٩٤٩)، من طريق **شعيب بن إسحاق**؛ خمستهم (الوليد، وأيوب، وبشر، وعبد الحميد، وشعيب)، عن الأوزاعي به، بنحوه، إلا أن الوليد بن مسلم من طريق محمد بن الصباح وعمرو بن عثمان، زادا عقب الحديث: فأنزلَ الله ﷻ في ذلك: ﴿**إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا**﴾ الآية [المائدة:٣٣] وزاد بشر بن بكر، وأيوب بن خالد عند أبي عوانة، ومحمد بن الصباح وعمرو بن عثمان عند أبي داود والنسائي: «فبعث رسول الله ﷺ في طلبهم قافة».

* وأخرجه البخاري في (صحيحه ح٦٨٠٤، ح٣٠١٨، ح٢٣٣، ح٦٨٠٥) وأبو داود في (سننه ح٤٣٦٤)، من طريق **أيوب السختياني**؛ والبخاري في (صحيحه ح٧٨٩)، ومسلم في (صحيحه ح ١٦٧١)، وأحمد في (المسند ح١٢٩٣٦)، من طريق **أبي رجاء مولى أبي قلابة**، عن أبي قلابة به بنحوه.

* وأخرجه البخاري في (صحيحه ح٤١٩٢)، ومسلم في (صحيحه ١٦٧١)، وأحمد في (مسنده ح١٢٦٦٨، ح١٧٧٣٧،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

ح١٣٤٤٣)، من طريق **قتادة**؛ ومسلم في (صحيحه ح١٦٧١)، من طريق **حميد**، ومسلم في (صحيحه ح١٦٧١)، وابن ماجه في (السنن ح٢٥٧٨) من طريق **عبد العزيز بن صهيب**؛ ومسلم في (صحيحه ح١٦٧١)، من طريق **معاوية بن قرة**؛ أربعتهم عن أنس بن مالك ﷺ، به، بنحوه، وزاد معاوية بن قرة «وعنده شباب من الأنصار قريب من عشرين، فأرسلهم إليهم، وبعث معهم قائفًا يقتصُّ أثرهم».

الفرع الثاني: دراسة التخريج.

أولًا: الحديث رواه مسلم، عن الدارمي، عن الفريابي، وعن الحسن بن شعيب الحراني، عن مسكين بن بكير، كلاهما عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أنس ﷺ، واختصر المتن ولم يسقه بتمامه، وأحال على الروايات السابقة عليه.

ثانيًا: الحديث ثابت عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، به، رواه عنه عدد من أصحابه منهم:

١- محمد بن يوسف الفريابي، وهو من ثقات أصحابه والمقدَّمين فيه(٨٣)، وهذه أخرجها مسلم، كما مرَّ في التخريج.

٢- مسكين بن بكير الحراني؛ وهو صدوق يخطئ(٨٤)، وهذه أخرجها مسلم -كما سبق في التخريج- وقد قرن روايته لهذا الطريق مع الفريابي؛ للكلام الذي فيه.

٣- الوليد بن مسلم، وهو من ثقات أصحاب الأوزاعي والمقدَّمين فيه(٨٥)، وقد أخرجها البخاري، وأحمد، أبو داود

---

(٨٣) سبقت ترجمته في الحديث الثاني.

(٨٤) قال ابن معين: "لابأس به"، وقال أبو حاتم: "لا بأس به، كان صالح الحديث، يحفظ الحديث"، ولخص ابن حجر حاله؛ فقال: "صدوق يخطئ، وكان صاحب حديث"، ورمز له الذهبي "صح" إشارة إلى أن العمل على تصحيح حديثه .
ينظر: ابن معين: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، البغدادي (ت٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، (د ط)، (د ت) (ص:٢٠٥)، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٣٢٩/٨)، والمزي: تهذيب الكمال (٤٨٣/٢٧)، والذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. الأولى، ١٩٩٥م (١٠١/٤)، وابن حجر: تقريب التهذيب (٦٦١٥).

(٨٥) سبقت ترجمته في الحديث الثاني.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

والنسائي وأبو عوانة –كما في التخريج– وقد اختلف عليه في بعض جمل هذا الحديث منها:

الجملة الأولى: «فبعث رسول الله ﷺ في طلبهم قافة».

روى البخاري هذا الطريق عن علي بن المديني، عن الوليد بن مسلم، وليس فيه ذكر القافة، ورواه عنه أحمد كما في المسند، وعمرو بن عثمان بن دينار(٨٦) عند أبي داود والنسائي ومحمد بن الصباح(٨٧) عند أبي داود، وعلي بن سهل الرملي(٨٨) كما في المستخرج، بهذه الزيادة؛ وأخرجها أيضًا أبو عوانة من طريق بشر بن بكر وأيوب بن خالد عن الأوزاعي؛ ولذا قال بعدها أبو عوانة: "سمعت ابن فَهُم(٨٩) يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: (قافة) غريب"، يعني أنه غريب مجيئه في حديث الأوزاعي، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق الفريابي ومسكين بن بكير عن الأوزاعي، واختصر المتن ولم يسقه بتمامه، وأحال على الروايات

---

(٨٦) وقد وثَّقه النسائي، وأبو علي الجياني، ومسلمة، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الإمام الذهبي: صدوق حافظ. وقال الحافظ: صدوق .
ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٢٤٩/٦)، وابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط. الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م (٤٨٨/٨)، والمزي: تهذيب الكمال (١٤٤/٢٢)، والذهبي: الكاشف (٨٣/٢)، وابن حجر: تقريب التهذيب (ص٤٢٤)

(٨٧) قال ابن معين: "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: "صدوق".
ينظر: ابن معين: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٥٢٢/٢)، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٢٤٩/٧)، وابن حبان: الثقات (١٠٣/٩)، والمزي: تهذيب الكمال (٣٨٤/٢٥)، وابن حجر: تقريب التهذيب (ص٤٨٤).

(٨٨) قال فيه أبو حاتم: "صدوق"، وقال النسائي: "ثقة"، وروى عنه: أبو زرعة وأبو حاتم وابن خزيمة وأبو داود والنسائي وأبو عوانة وغيرهم، وفي رواية هؤلاء عن الراوي توثيق ضمني له، فإنهم في الغالب لا يروون إلا عن ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.
ينظر: أبو زرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النصري (ت٢٨١هـ)، التاريخ، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب – بغداد)، مجمع اللغة العربية – دمشق (٢٨٦/١)، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (١٢/٩)، وابن حبان: الثقات (٢٢٦/٩)، والمزي: تهذيب الكمال (٤٨/٣١)، وابن حجر: تهذيب التهذيب (٣٢٠/٤).

(٨٩) الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فَهُم، أَبو علي البغدادي. مات سنة تسع وثمانين ومائتين. الخطيب: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م (٩٢/٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

السابقة عليه؛ فلا يجزم بحذفها أو ذكرها في هذين الطريقين، وأما البخاري فأعرض عنها ولم يذكرها من رواية علي بن المديني، عن الوليد بن مسلم.

الجملة الثانية: «فأنزلَ الله عزَّ وجلَّ في ذلك: ﴿**إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا**﴾ الآية [المائدة: ٣٣]»

وهذه الزيادة: تفرَّد بها عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عند أبي داود والنسائي، ولم يأتِ في جميع الطرق عن الأوزاعي التصريح بسبب النزول إلا في هذا الطريق، والثابت ما جاء من طريق قتادة في آخر الحديث، من قوله: «ذُكر لنا أن هذه الآية نزلت فيهم: ﴿**إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا**﴾ إلى آخر الآية»، أخرجه أحمد وغيره كما سبق في التخريج.

٤- عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي كاتب الأوزاعي -عند ابن دحيم في الفوائد كما سبق في التخريج- ، ثقة من المقدَّمين في الأوزاعي(٩٠).

٥- وبشر بن بكر التنّيسيّ، وهو ثقة، ومن أثبت أصحاب الأوزاعي(٩١).

٦ - شعيب بن إسحاق الدمشقي، ثقة، ومن المقدَّمين في الأوزاعي(٩٢).

رابعًا: الحديث ثابت عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أنس ﷺ، وقد تابعه على الرواية عنه عن أبي قلابة: أبو رجاء مولى أبي قلابة وقد أخرجها البخاري ومسلم وأحمد من طرق عنه -كما مرَّ في التخريج- وتابعه أيضًا أيوب بن

(٩٠) أخرج له البخاري متابعة والترمذي وابن ماجه، قال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن عبد الحميد بن حبيب، فقال: دمشقي ثقة حديثه مستقيم، وهو من المعدودين في أصحاب الأوزاعي"
ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (١١/٦)، و المزي: تهذيب الكمال (٤٢٠/١٦)، و ابن حجر: تقريب التهذيب (ص:٣٣٣).

(٩١) ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٢٨٦/١)، وأبو داود: سؤالات أبي عبيد الآجري (٢٠٣/٢)، وابن عساكر: تاريخ دمشق (١٧٤/١٠)، و ابن حجر: تقريب التهذيب (ص: ٨٤).

(٩٢) أخرج له البخاري ومسلم، قال الوليد بن مسلم: "رأيت الأوزاعي يُقرِّب شعيب بن إسحاق ويُدنيه".
ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (٣٤١/٤)، المزي: تهذيب الكمال (٥٠١/١٢)، ابن حجر: تقريب التهذيب (ص:٢٤٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

أبي تميمة السختياني، وهي عند البخاري من طرق عنه، كما مر في مطلب التخريج.

خامسًا: الحديث ثابت عن أبي قلابة، عن أنس، وقد تابعه على الرواية عنه: قتادة، وقد أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما من عدة طرق عنه –كما مرَّ في التخريج– وتابعه أيضًا حميد الطويل، وعبد العزيز بن صهيب، ومعاوية بن قرة، وكلها في مسلم من طرق عنه، كما سبق في مطلب التخريج.

الفرع الثالث: دراسة تخريج مسلم، وبيان التفرُّد.

أورد مسلم هذا الطريق: الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في موضوع أحكام المحاربين، وقد أورد في هذا الباب حديثًا واحدًا، وهو حديث أنس في قصة العرنيّين؛ وساقه عنه من خمسة طرق:

الأول والثاني صدَّر بهما الباب، وهما طريق حميد وعبد العزيز بن صهيب وقرن بينهما، عن أنس، به، بتمام القصة. ثم أتبعه **بالثالث** وهو طريق أبي قلابة، وساقه عنه من طريقين:

١- طريق أبي رجاء سلمان مولى أبي قلابة، وقد ساقه من طريق ثلاثة من الرواة عن أبي رجاء وهم: الحجاج بن أبي عثمان، وأيوب السختياني، وابن عون، وذكر في رواية ابن عون سبب رواية أبي قلابة للحديث، وأنه قال: كنت جالسًا خلف عمر بن عبد العزيز، فقال للناس: ما تقولون في القسامة؟ فقال عنبسة: قد حدثنا أنس بن مالك كذا وكذا، فقلت: إياي حدث أنس: «قدم على النبي ﷺ قوم..»، وأحال مسلم على المتن السابق، ولم يذكرها بتمامها.

٢- ثم من طريق يحيى بن أبي كثير، وساقه عنه من طريق الأوزاعي –وهو الإسناد محل الدراسة– وقد رواه عنه من خلال اثنين من أصحابه: محمد بن يوسف الفريابي، ومسكين بن بكير.

والرابع: من طريق معاوية بن قُرَّة عن أنس، وأحال فيه على المتن السابق، وزاد فيه: «وعنده شباب من الأنصار قريب من عشرين، فأرسلهم إليهم، وبعث معهم قائفًا يقتصُّ أثرهم».

والخامس: من طريق قتادة عن أنس، ورواه عنه من طريق همام وسعيد بن أبي عروبة، ثم قال: "وفي حديث همام: «قدم على النبي ﷺ رهط من عرينة»، وفي حديث سعيد: «من عكل، وعرينة» بنحو حديثهم".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

ومما يُلحظ في تخريج مسلم لرواية الأوزاعي ما يلي:

منها: أن هذا الطريق عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، مما تفرَّد به مسلم عن أصحاب الكتب الستة(٩٣)، ولم يخرجه أحد غيره.

ومنها: أن هذا الطريق من أفراد الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، ولم يشارك الأوزاعي في روايته أحد من أصحاب يحيى بن أبي كثير.

ومنها: أن مسلمًا أخرج هذه الرواية في صحيحه لترجح قبولها عنده، وأنه مما لم يخطئ فيها الأوزاعي على يحيى بن أبي كثير، وقد راعى في قبول هذا التفرُّد بعض القرائن التي هي مظنة لدفع خطأ المتفرِّد بها منها:

أ- وجود متابعات وإن كانت قاصرةً، فقد تابع يحيى عدد من الرواة عن شيخه وشيخ شيخه.

ب- وجود قصة للحديث، فوجودها من قرائن القبول؛ لأن سردها بكمالها دلالة على حفظه وضبطه.

(٩٣) ينظر: المزي: تحفة الأشراف (٢٥٣/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

الخـاتمـة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فقد أتى البحث على تمامه وحَسُن في الختام تسجيل بعض النتائج التي توصل إليها البحث وهي كالتالي:

١- عظم مكانة صحيح مسلم وصاحبه، وتقدُّمه على غيره في معرفة المقبول من المردود، وأنه معيار توزن به أوهام الثقات في أحاديثهم، من خلال النظر في منهجه في التخريج لهم، واستنباط القرائن التي أعملها في قبول هذه الأحاديث أو إعلالها.

٢- الأوزاعي من أئمة الحفظ والإتقان، ومن المقدَّمين في يحيى بن أبي كثير؛ إلا أن له أوهامًا في بعض تفرُّداته عنه، كما نصَّ على ذلك الإمام أحمد، وهي قليلة جدًّا في نسبة ما رواه عنه.

٣- لم يكثر الإمام مسلم من التخريج لسلسلة الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير في صحيحه؛ فقد أورد منها (١٩) حديثًا، العرية عن المتابعات التامة منها (٥) أحاديث.

٤- يظهر من صنيع مسلم في تخريجه لهذه الأحاديث الخمسة ما يلي:

أ- كل هذه الأحاديث الخمسة التي تفرَّد بها الأوزاعي لم يصدِّر بها الباب، ولم يجعلها أصلًا فيه، وهذه قرينة على استصحابه النقد الموجَّه لها.

ب- أن النقد الموجَّه لتفرُّدات الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، لا يعني خطأه في كل ما رواه عنه، فلكلِّ طريق حكمه وقرائنه الخاصة به عند النظر فيه قبولًا وردًّا، ولذا أعمل مسلم عددًا من القرائن في قبولها.

د- القرائن التي وظَّفها مسلم في قبول هذه التفرُّدات للأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عديدة، منها: وجود متابعات قاصرة للأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، كما في الحديث رقم (١)، (٢)، (٤)، (٥).

ومنها: وجود شواهد لمتن هذا الحديث عن صحابي آخر، مما يقوِّي قبول هذا التفرد، كما في الحديث رقم (١).

ومنها: وجود قصة للحديث، لأن ذكرها وسردها بكمالها دلالة على ضبطه وعدم خطئه، كما في الحديث رقم (٥).

ومنها: ثبوت أصل الحديث وشهرته؛ فاستفاضته من قرائن القبول لهذا التفرُّد؛ لأن هذه الاستفاضة والشهرة تدلُّ على أن

أصل الحديث ثابت، كما في رقم (٤).

هـ- أن أحد هذه التفرُّدات أورده الإمام مسلم لبيان علته، كما في الحديث رقم (٣).

التوصيات:

١- توصي الدراسة بأن ميدان التفتيش والبحث عن العلل هو أوهام الثقات، وأن النظر في أحاديثهم وفحصها يحتاج نوعاً من المنهجية الدقيقة التي سار عليها المتقدِّمون من النقَّاد في كشف هذه الأوهام وهي جديرة بالاستنباط من خلال استقراء تصرفاتهم.

٢- كما توصي الدراسة بأن الصحيحين ومنهج صاحبيها معيار يقايس ويعاير به هذه العلل التي حصلت في أحاديث الثقات، من خلال النظر والتأمل والدراسة لمنهجهم عند تخريجهم هذه الأحاديث دراسةً لا تقف عند ظاهر الإسناد، بل تتجاوزه إلى ما هو أعمق من ذلك مما يُعدُّ غوصًا في مقاصدهم وسياق تصنيفهم وترتيبهم لهذه الأحاديث.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

which Al-Awza'i made unique

On the authority of Yahya bin Abi, there are many narrations in Sahih Muslim

Collecting, graduating, and studying

composing

Dr. Ahmed bin Yahya Ahmed Al-Nashiri

Associate Professor of Hadith and its Sciences

Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion, Najran University

Abstract

Al-awzai is an Imam who has been agreed upon for his documentation, although Imam Ahmed appealed against his singularity of narration via Yahya Bin Kathir. Therefore, this study aimed to investigate the singularity of narrations within Sahih Muslim. It adopted deductive-inductive analytical approach to examine singularity of narrations of Hadith authentication. Furthermore, evidence employed by Imam Muslim in his authentication for both acceptance or rejection has been clarified. The researcher found a number of Hadith chain reached (١٩) Hadiths narrated by Al-awzai via Yahya Bin Kathir except for five Hadiths which are seen as Al-awzai's singularity. Moreover, the researcher found that Imam Muslim has achieved a number of evidence to be more likely accepted except for one Hadith which he brought it out for its defect. The researcher recommended that research about defects of Hadith are the illusion of the trustworthy and each Hadith is a special concern that should be subjected to evidence. In addition, the 'Two Sahih' must have criteria to measure defects in the Hadith of the trustworthy ones through the method of authenticating to examine not only the apparent Isnad (i.e. a string of names) but also it goes much deeper.

Keywords: Singularity, Al-awzai, Yahya Bin Kthir, Sahih Muslim

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

المصادر والمراجع

١) ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي (ت ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٢٧١هـ=١٩٥٢م.

٢) ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد أبي شيبة الكوفي، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن أبوعمرو (ت٦٤٣هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، (د ط)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤) ابن المديني: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني البصري (ت٢٣٤هـ)، العلل، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط. الثانية، ١٩٨٠م.

٥) ابن جرير الطبري: محمد بن جرير بن يزيد الآملي (ت ٣١٠هـ)، تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٦) ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط. الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٧) ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت٨٥٢هـ)، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت - لبنان، ط. الثانية، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

٨) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، (ب ط)، ١٣٧٩هـ.

٩) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٠) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، علَّق عليه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، (د ط)، ١٣٧٩هـ.

١٢) ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت:٣١١هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، (د ط)، (د ت).

١٣) ابن دُحَيم: أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني الكوفي (ت٣٥٢هـ)، فوائد ابن دحيم، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط. الأولى، ٢٠٠٤م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

١٤) ابن رجب: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السَلامي الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٥) ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط. الأولى، ١٩٦٨م.

١٦) ابن عدي: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر – بيروت، ط. الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

١٧) ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٨) ابن قدامة المقدسي: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت٦٢٠هـ)، المنتخب من علل الخلال (ومعه تتمة)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية، الرياض، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٩) ابن ماجه: محمد بن يزيد الربعى مولاهم، أبو عبد الله القزويني، (ت٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت، (د ط)، (د ت).

٢٠) ابن معين: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، البغدادي (ت٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢١) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، (د ط)، (د ت).

٢٢) ابن منده: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن مَنْدَه العبدي (ت٣٩٥هـ)، التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرد، تحقيق: علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، ط. الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٣) أبو داود السجستاني: سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي (ت٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (د ط)، (د ت).

٢٤) أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٥) أبو زرعة الرازي: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد (ت٢٦٤هـ)، الضعفاء، وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٦) أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة - بيروت، ط. الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٧) أبو نعيم: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد حسن محمد الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط. الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٢٨) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت ٢٤١هـ)، مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، وآخرين، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط. الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١ م.
٢٩) أحمد بن حنبل، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السِّجِسْتاني: سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي (ت٢٧٥هـ)، ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣٠) أحمد بن حنبل، الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية: المروذي وغيره، تحقيق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى – الهند، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣١) البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، إشراف: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، (د ط)، (د ت).
٣٢) البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي (ت:٢٩٢هـ)، مسند البزار = البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.
٣٣) ابن دحيم: دحيم: ابْنُ دُحَيْمٍ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ دُحَيْمٍ الشَّيْبَانِيُّ، الكُوْفِيُّ (ت ٣٥٢هـ)، فوائد ابن دحيم، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية عام ٢٠٠٤م.
٣٤) البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني (ت: ٤٥٨)، السنن الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط. الأولى، ١٣٥٢هـ.
٣٥) البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني (ت: ٤٥٨)، الخلافيات، تحقيق النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط. الأولى ١٤٣٦هـ.
٣٦) الخطيب: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
٣٧) الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (ت٣٨٥هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج١-١١تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، وج١٢-١٥، تعليق: محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي – الدمام، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ.
٣٨) الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ)، مسند الدارمي، المعروف بـ سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، السعودية، ط. الأولى، ١٤١٢هـ-٢٠٠٠م.
٣٩) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، - المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ص ٣٥٧٣ – ٣٦٢٠ (شعبان ١٤٤٥هـ /مارس٢٠٢٤م)

شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٠) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، مؤسسة علو، جدة، ط. الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤١) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. الأولى، ١٩٩٥م.

٤٢) الصنعاني: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني، (ت ٢١١هـ)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، المكتب الإسلامي - بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٣) الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، ، (د ط)، (د ت).

٤٤) الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة أبو جعفر (ت٣٢١هـ)، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد النجار، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى، ١٣٩٩هـ.

٤٥) طوالبة: محمد عبد الرحمن، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، دار عمار - عمان، ط. ٢، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٦) الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت:٢٠٤هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط. الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤٧) العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (ت٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٨) عياض: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي (ت٥٤٤هـ)، شرح صحيح مسلم للقاضى عياض، المسمى (إكمال المُعْلِمِ بفوائد مسلم)، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط. الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤٩) الفسوي: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي أبو يوسف (ت٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥٠) المخَلِّص: محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي (ت٣٩٣هـ)، المخَلِّصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلِّص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، ط. الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٥١) المزي: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن (ت٧٤٢هـ)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط. الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٥٢) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠هـ.

٥٣) مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، (ت ٢٦١)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى

رسول الله ﷺ = صحيح مسلم، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د ط)، (د ت).

٥٤) المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (ت١٣٨٦هـ)، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م.

٥٥) المليباري: حمزة عبد الله، عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط. الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٦) المليباري، ما هكذا تورد يا سعد الإبل، حوار علمي مع الدكتور ربيع حول منهج المحدثين النقاد القدامى في نقد الأحاديث، صحيح مسلم أنموذجًا، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٧) النسائي: أحمد بن شعيب بن علي الخراساني أبو عبد الرحمن (ت٣٠٣هـ)، السنن المجتبى، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥٨) النسائي، سنن النسائي الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري, وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٥٩) النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج = شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٢هـ.